

اَشْهَدُكَ عَلَىٰ صِلَٰةٍ سَبَّحَ بِهَا هُوَ اَكْبَرُ الْمَلٰٓئِكَةِ

نَحْمَدُكَ يَا اَلٰهَ الْعَظِيْمَ اِنْ شَرَّكَ الشِّرْكُ الْمُنْفَرِدُ عَلٰى كُلِّ شَيْءٍ رَّسَالَةُ الصُّنْدُوقِ الْمُسْتَعِيْنِ



ابن المحقق البهائم المدققي القمقام مولانا الحاج محمد عبد الحكيم جليله الله من درنة وبعثه النعيم

الْمَلٰٓئِكَةِ اِذَا رَأٰهُمْ سَجَدَ لَهُمُ الْمَوْجِدُ السُّجَّدُ
وَالْمَلٰٓئِكَةُ لَعَنُوا هَٰؤُلَاءِ اُولٰٓئِكَ اَحْسَبُ اَنَّهُمْ

بسم الله الرحمن الرحيم

كيف احرك وكيف لا احرك ما بين حلت قدرته وعظمت هيبة وظهرت صنعة الباهرة ارشادنا الى سبل الهداية وسلكنا
 مسلك الطريقة الطاهرة فنشهد ان لا اله الا الله لا شريك له بعث الينا نفوسا باوية وجل فضلهم نبينا ذا الجلال والاسماء
 المزاكين اسكت المناظرين وكسر ظهر المكابرين واهجر الكفار بعهد الدين كيف لا وهو الذي ايد به الله قائله
 بالشمس البارقة فصل اللهم فضل الصلوات عليه وعلى آله واصحابه الذين بذلوا جهدهم في اتباعه وتابوا آداب ارباب
 النفوس الطاهرة ما دار الدوار وطارت الطائفة اما بعد فنقول العبد المذنب راجي رحمة ربه القوي بالبحسنات محمد بن عبد
 تجا وزاد عن نبيه الجليل والخفي ان علم المناظرة علم من اوتيه فقد اوتي خيرا كثيرا ومن لم يتبصر فيه لم يحيط به ولا ينسيرا وكنت
 قد اشتغلت بقراءة كتبها حضرة من هو مطلع شمس الحقول مظهر قمار المنقول مجمع انوار الفضل والكمال ملتقى بحر العز
 والجلال نهر فائق للتفريق بحر رائق للتدقيق وارث ميراث الانبياء سالك مسلك الاتقياء راي نسبنا واستاذي علما مولانا
 الحافظ محمد بن عبد الحليم ابداه الله الكريم وفاض فضيلة العليم واطلعت على قائلها وكانت الرسالة المنسوبة اليه بالتفريق
 عمدة المتأخرين مولانا القاسمي عضو الملة والدين الاخي نورا ابدى قدوة ورفعنا الى اعلیٰ عليين في علم المناظرة رسالة موجزة
 قد اودع فيها در الفوائد وغرر الفرائد حوت بمقاصد المناظرة واحاطت بدقائق المباحث ففرست ان اشرفها نشرها
 وجملة هدية الى حضرة من هو قمر نجوم الوزارة نورا انوار السفارة نهر فائق للامتنان بحر رائق للاحسان مطلع شمس الكمال
 منبع النجاة والجلال باسط اليدين بالعطية سالك المسالك البهية وزير المراسمة المتطابطة النواب المستطاب معلى
 الملقاب شجاع الدولة مختار الملك النواب تراب عليخان سالاجيك بحار اطال سدقاءه وادام على الطمان
 فيضنا بهيمية بالهدية المختارة فما انا اشرع في المقصود والله ولي الخير والجود قال المصنف بسم الله الرحمن الرحيم

فجعلت هذه الصيغة خارجة عن الفعل ادخلوا عليها الاعراب اللام وغيرهما مما هو من خواص الاسم فان قلت ان هذا الاختلاف في أصل
الاسم فائدة قلت نعم فائدة وهي ان من قال المشتق من السمو يعني الارتفاع والعلو يقول ان الله تعالى لم ينزل موصوفاً وموصوفاً
بالاسماء والصفات قبل جود الخلق وبعده ولا ينزل كذلك بعد خلقهم لا تأثير لهم في اسماء وصفاته وهو شر السالكين على طريقة ابن سينا
والجماعة ومن ذهب الى ان الله تعالى لم يكن في الازل موصوفاً فليما خلق الخلق جعلوا الاسماء وصفاته
وهو قول الفرق المعتزلة عن سلكناهم الرسل الكملة وهذا خطأ من قولهم خلق القرآن وعلى هذا يختلف في الاسم والمسمى بل هو
او غيره الحق ان التنازع لفظي لانه ان اريد من الاسم اللفظ الدال على الذات فهو غير المسمى لا محالة اما ترى الى ان قد تسمى مع اختلاف
المسمى كما في الالفاظ المشتركة وقد يختلف مع اتحاد المسمى كما في الالفاظ المتداولة وان اريد بالاسم الصفة اي المعنى القائم بالوصف
فهو قد يكون غير المسمى بمعنى المنفك كالتاليق وقد يكون ليس بعين ليس بغير كالصفات القديمة وان اريد به الذات فهو عين
المسمى فالاختلاف في شئان العقل وقد اختلفوا فيه على أربعة مذاهب الاول ان الاسم عين المسمى عين التسمية وهو في غاية السهولة
والثاني انه غيرهما وهو المنقول عن الجهمية والكرامية والمعتزلة وقال الخرين جماعة هو الحق ولعل نظري في ظهور الفرق في الاستعمال
اللفظي العربي والثالث ان عين المسمى وغير التسمية لقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى سى نزه ذاته والرباع انه لا عين ولا غير قال اللام
المرادي والامدي لا يظن في هذه المسئلة بالصالح مما التنازع العلماء وقد اوضح حجة الاسلام في المقصد الثاني في شرح اسماء الله الحسنى هذا
المعنى والاداء بالاسم في المسئلة اما الصفة اعلم من ان يكون وجودية او سلبية ومن ان يكون حقيقتها وادافيتها واما اللفظ الدال على
المسمى فنية اشارة الى ان اسم الله وصفته سبحانه يتبدل الامر الخطير به فخطير فما ظنك بالذات المقدسة ومن الى ان التبرك لا يختص
بهذا تعالى بل لجميع اسماء وصفاته واما بنفس المسمى فالامانة بيانها فاتها زاد لفظ الاسم على هذا التقدير اشعاراً بان التبرك لا يختص بلفظ
الاسم بل لجميع اسماء وصفاته وبقية اتباع صريح الحديث الشريف ودفع به حمل هذا القول على اليمين لان لفظ الله لا يستعمل الا في اليمين
واما بسبب عدم القدوس في اليمين مع البقية وعند محرم عين مطلقاً واختار انه ليس بين عدم التعارف كذا في مجمع الزاهر
شرح ملتقى البحار ثم الاصل في هذه الاسماء ان ثبت خطأ كثير من نثرات الوصل انما حذفوا عين اضافة الى اسم الجلالة خاصة نص عليه
البغوسي في تفسيره لكثرة الاستعمال وطولت الباء في اسم الله دلالة عليه وقيل طول الالف على الباء ليكون دالاً على
مقوطة الالف ولم يثبت في اقر بهم ربك لفقدان كثرة الاستعمال فلم يطول الباء والتمد عرفوه بانه علم للذات
الواجب الوجود المستجيب لجميع صفات الكمال ان قيل بهذا التعريف غير مانع لصدقه على الالفاظ الاخر الموضوعة
للذات في اللغات الاخرى ايضا التعريف يتم بانه علم للذات الواجبة وباقي الكلمات مستدركة قلت ان هذا التعريف
لفظي وبيان للموضوع له نافية فان التعريف اللفظي جزمه بالاسم وقد اختلفت القول في هذا اللفظ باختلافات الاختلاف
الاول بل هو علم للذات امر فيقول ان وجه في اصله غلب استعماله على الله تعالى ليس بعلم وقيل انه اسم مفهوم وجب الوجود
وقد عاينه لو كان كذلك لكان توحيداً باللفظ الى نفس المعنى لان كل من حيث هو كماله كماله ولا يرد هذا على الفرق الا الى
لا يفرقوا بين بانه وصف في اصله غلب استعماله على تعالى والوصف وان كان تعميلاً لكثرة كثر لما غلب استعماله عليه فافوت التوحيد بل
انه علم له لا يفرق بين لفظي حقي عليه من ذاته ويدل على فوات ان قيل في انه لا يعقلها البشر فكيف يدل عليها اللفظ قلت كثر من يعقلها

هذا
المراد من قوله
جاء في نسخة
منه

البشر بل لا ينافي ولا ينافي في اللفظ عليه ان قيل لو كان كذلك لما كان لقوله تعالى هو الله في السموات والارض معنى فان في كيف تطلق
ح بلفظ السداجا بـ منه جازا لفظا نظريا في شجته شرح الجاهل بكافيه بانه وان كان علما لكن وعي فيه معنى الرصيفه اقوال هذا
لا يدفع الابداع عن الذين قالوا بانه علم ليس شيق في الاصل ايضا ولا معنى للوصف فيه اصاله للاختلاف الذي في العلم مشتق اوله من
جماعة الى بانه علم خاص لا اشتقاق كاسماء الاعلام من يد وعمر وغير ذلك هو قول الخليل سيبويه واكثر الاماليين وهو المختار
عليه المعنى في شرح البداية وقيل ان مشتق الاختلاف الثالث بل هو علم متحول وغير متحول قال العلامة الشامي في رد المحتار
مختار المجموع كالامام في صنفه روح والشافعي والخليل انه متحول للاختلاف الرابع اي شئ مشتق منه فيحصل من الالهية كفتح بمعنى عبده
وقيل من الالهية بمعنى شجر وقيل من الهية الى فلان بمعنى سكنت وقيل من الالهية اذا خافت من منزل عليه وقيل من الالهية غيره اذا
اجازة وقيل من الالهية بانه اذا حرص بانه وقيل من الالهية اذا تحير ولما كان الله تعالى معبودا يتحى عقول العباد في معرفته ليسكن
قلوب العارفين اليه وبهم يفرحون ويحرمون به تعالى يستجيبون منه سمي بالاختلاف الخامس قيل اصل السداجا حذفته الهرة
المتوسطة وعوضت عنها حرف التعريف واوهمت اللام في اللام وجوابا ويرد عليه ان اللام في اصل موجودا معني التعويض في جواب
بان معنى التعويض ان اللام محل عوضا لازما عن الهرة بعد ما لم يكن ليا وقيل اصلا لا تنكر قيل اصله لاه مصدر لاه عليه لهما اذا ارتفع
وقيل ان الالف واللام في اصلية غير ائمة نقل في كتاب علي السبيلي وابن العربي ويرد عليهما انه لو كان كذلك فينبغي ان يكون لفظ الهرة
اولا ليس في اللفظ عن التنوين الاختلاف السادس قيل ان هذا اللفظ سرياني نقله ابو زيد البجلي وقيل عبري وقيل عربي ولما لفظ
خواص لا توجد في غيره منها انه يوصف بسائر الاسماء ودون العكس منها انهم جمعوا فيه بين بالنداء واللام فقالوا بالاسم بخلاف
غيره فان حرف النداء لا يدخل على المعرفة باللام فيغير فصل منها انهم خصوه باذخالات القسم عليه يقال الله والله لا يقال تا الرحمن
ومنها انهم يحذفون حرف النداء في اوله ويبرزون اليها مشددة في آخره فيقولون اللهم ومنها انهم يحذفون الحرف الجار فيقولون الله
في آخره فيقولون الله لا فعلن كذا ومنها انهم يحذفون الف الاسم خطأ اذا اضيف الى اسم الجلالة مع البارودون غيره والرحمن
لفظ عربي وقيل معرب خمان بالي المعربة قاله قلب البهر ثم قيل انه علم للذات الواجبة كلفظ الله لعدم اطلاقه على غيره سمي فكان
او تنكرا وقيل لابل هو صفة غلب استعماله عليه تعالى فلا يجوز اطلاقه على غيره عند اكثر العلماء بخلاف الرحيم فانه يطلق على غيره
تعالى نفس عليه الشيخ شهاب الدين احمد بن يوسف بن محمد بن مسعود بن ابراهيم النخعي في تفسيره المسمى بالدر المنثور في علوم
الكتاب المنثور وغيره فماني سبيل الدائر من ان الرحيم مختص به انه تعالى في الاستعمال لانه من القلم واوردانه قد وقع اطلاق الرحمن
على غيره تعالى في قول الشاعر سبيلك طاعت عيث الوري لا ليت رحمانا واجيب عنه اما ولا فمنا اورد النخعي من ان في ذلك
تغنت من الشاعر وكفر فلا يعتد به قال على القاري هو غير مستقيم فاما بما اوردوه العون جماعة من ان المخصوص به تعالى هو المعروف
دون المنكر فاما ثانيا فان منع اطلاقه على الغير بالمعنى الشرعي الشاعر اطلقه باعتبار اصله في اللفظ صفة المبالغة المشهورة
صفة مشبهة ان قيل الصفة المشبهة لا تشق الا من اللام فكيف تشق الرحمن من متعدي قلت قد تشق من متعدي بجعله
لازما بقوله الى فعل بضم العين في باب ادخ مثل افعي الدرجات وهو غير منصرف من حيث يشترط في سببته الالف
والنون لانهما من متفارقا فعلاية ومنصرف عن شرط وجود فعل في ان قيل بل يظهر لهذا اختلاف فائدة والظاهر انه مستند

منه مخصوص هذا اللفظ بل كل شيء موداه وهو ذكر الله ولو في ضمن التسمية ولو سلمنا ان المراد بلفظ الحديث هو الحديث
 تعالى مطلقا فنقول ان الباري في الحديثين للاستعانة واستعانة شيء بشيء لا ينافي استعانة شيء آخر ان قيل الاستعانة
 تنافي الاستعانة بشيء آخر في ذلك لان ضرورة قلت لا نسلم ان الاستعانة بالشئ تكون في الآن بحسب حتى يلزم التنافي
 بل الاستعانة بالشئ تستمر الى تمام شئ فاني الساقاة وانما غايتها المصنف الذات المقدسة بكاف الخطاب لوجهها الربا
 لبراعة الاستدلال لان مدار البحث والمناظرة الخاطبة بل هي خصميتها بتبنيها التنبيل على مضمون الكلام المجيد ونحن اقرب اليه من اجل
 ومنها الاشارة الى ان تعالى عالمه اعلیٰ من كل شيء لانه تعالى الملهين تعالى الله عما يعصون من ان تعالى ليس عالم شيء
 لانه لا يعلم ذاته فكيف يعلم غيره اما ان لا يعلم ذاته فلان العلم اضافية بين العالم والمعلوم فلا بد من تفاوت التبيين هو منها منتف
 ولعلمي كيف يشتهون الجهل تعالى مع وقوع العجائب الغرائب في عالم الوجود وهذا يدل دلالة واضحة على علمه ما نفاه اقول
 ويستفسر السائل منهم بل تعلمون نفوسكم ام لا فان قالوا نعم فليقل لهم لخطا ثم فان العلم اضافية بل هو متبني كيهن منتف
 وان قالوا لا فليقل لهم انما تعلمون او شيئا من الاشياء لان لا يعلم ذاته كيف يعلم غيره فكيف يحكمون بانه تعالى ليس عالم
 ومنها انما يبق لها وروى الحديث الاحسان ان نعبدا لله كانك تراه رواه الترمذي وغيره في حديث طويل في احوال الصالحين
 بل هو ارجو العبادات وسنابها واكمل الطاعات وان كانا هاتين الايام الى ان مقامهما بعد التسمية مقام حضور والمشاركة ومنها
 الجري على اناسب المقام فانه لما وصف الله تعالى في البسملة بما يستحق جميع صفات الكمال في الحال المال اناسب انما يليق بالجلال
 ومنها انما يوجب ان اللائق بحال الجاهد الوصف ان يعلم المحمدا ولا حاضر امسا به ثم محمدا ومنها الرمز الى ان تعالى لذاته يستحق ان يقال
 استحقاقه الحمد لذاته مع غزل النظر عن جميع الصفات لا يعقل فاستمر الامر وان ذاته مستحقة من غير مدخلية صفة من الصفات ان قيل
 الامتصاص من الحمد ايضا لانه علم للذات قلت هب لكن حصوله بالخطاب لغيره ومنها الاتباع خطاب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم
 لا احصى ثناء عليك كما اثنيت على نفسك ومنها الاعلام الى جواز اضافة القرب الى الله تعالى شرعا ومنها الايدان بالحمد
 وقع على الوجه الاخر ومنها الجري على صفة الالتفات لانه جعل الله تعالى في البسملة غائبا ومنها ما اقول ان انما خاطبه بليفت
 الله تعالى اليه التفاتا تاما جديا في وقت الحمد فهو جدا استلذه اذ بالحمد وانما خالف السلف في جهة الحمد لان كل جده بليفت
 او لم يفرم بان رسالته من حيث انها رسالته ليست كرسائل السلف حتى يصدر على طريقتهم اقول او كنيته من يظهر من كبره
 ان كتاب الغريب كما ان عنوانه بطر عجب انما قدم الحمد على البسملة لوجه منها ما يستفاد من كلام شارح التبريزي في
 بيان وجه الخطاب لان اللائق بحال الجاهد ان يلاحظ المحمدا ولا حاضر امسا به ثم محمدا ومنها ما يستفاد من كلام شارح التبريزي في
 الحمد وان كان المقام لكونه مقام الحمد يقتضي تقديمه انتهى ويرد عليه ان الاول انه ما اذا ريد بقوله اوله ان را قبل التسمية
 في الحمد فلا يظهر منه وجه تقديم الحمد لان ذلك ايضا جزء من الحمد الذي هو قوله لك الحمد فتقدمه لا يفيده اللائق بحال الوصف
 وان را قبل الفراغ من الحمد فلا يظهر ايضا لانه لو اخرجه حصل ما هو اللائق ايضا كما لا يخفى الثاني ان قوله وان كان المقام
 آه ليس بصحيح اذ كون المقام الحمد لا يقتضي تقديمه لفظ الحمد على لفظ لك وانما يلزم هذا لو كان الحمد مجرد لفظ الحمد وليس كذلك
 الحمد مجموع قوله لك الحمد واجاب عن الايراد الاول المحشى الاربعة على وجه بان يمكن ان يقال من قول الحمد لكونه صادقا على قوله لك

لعل
 فاعلم ان هذا اللفظ
 لا ينافي
 استعانة
 شيء
 بشيء

لعل
 انما كان
 في قوله
 الحمد
 لانه
 لا ينافي
 استعانة
 شيء
 بشيء

لعل
 انما كان
 في قوله
 الحمد
 لانه
 لا ينافي
 استعانة
 شيء
 بشيء

لعل
 انما كان
 في قوله
 الحمد
 لانه
 لا ينافي
 استعانة
 شيء
 بشيء

المحمدية بغير الجورح فالنقد يحكم عليه كالنقد يحكم على المجموع والثاني غير كالتأخير عن المجموع انتهى اقول صدق منهوم المحمدية
 قوله لك المحمدية بما يستلزم كون لك المحمدية ولا يثبت منه كون لفظ المحمدية فقط حمدا وانما يثبت لصدق منهوم المحمدية على لفظ
 وليس كذلك واجب عن الايراد الثاني بان المحمدية ان كان مجموع قوله لك المحمدية يمكن للفظ المحمدية كثرة مدخل النسبة الى المجموع
 وان كان المحمدية ولك جزئين للمحمدية فاسب تقديم لفظ المحمدية على لك بهذا السبب منها ان الخبر مشتمل على الخطاب للدال على الذات
 الواجبة والمبدء اذ ال على وصفه والذات مقدمه على الصفات فقدمها مشتمل عليها ومنها التظيم لذات الباري تعالى ومنها
 التشويق الى المسند اليه ومنها التاكيد للاختصاص المستفاد من لام لك فان تقديم الخبر يفيد القصر وذلك لان المقيد
 الاول له اللام الجارة في قوله لك الثاني تقديم الخبر على المبتدأ وتقديم الخبر تأكيد للاختصاص المحصل من اللام الجارة ان
 قيل تقديم الخبر يفيد قصر المبتدأ اعني المحمدية على الخبر اعني لك اللام يفيد اختصاص المبتدأ بالخبر وها هو كذا الخطاب فكل
 المضمومان فكيف الحكم بالتاكيد قلت اذ اثبت قصر المسند اليه على الخبر بتقديم الخبر ثبت قصر المحمدية والبيان بهذا الاعتبار يكون
 تأكيدا ان قيل الموكد حكم المفعول بان يكون قبل الموكد اسم الفاعل فهنا افادة اللام الاختصاص من افادة تقديم الخبر
 في مرتبة كيف يكون حدها تأكيدا للآخر قلت لفظ اللام الجارة مقدم على تلفظ مجموع لك البقعة فافادة الاول قد من
 افادة الثاني للاختصاص كونه الثاني تأكيدا للاول ان قيل التاكيد على تبيين احدى القسمة وهو تكبير الموكد وتاينها
 وهو يكون بالانفاذ المعدودة وفي هذا مقام كلاهما متفقان قلت المراد من التاكيد هنا المعنى اللغوي فالقطع للايراد ومنها
 ان المحمدية كانت نسبت بين المحمدية والحمد فلا بد ان يقدم الدال على المحمدية الذي هو كذا الخطاب ثم اللام في قوله لك المحمدية
 نحو المال لزيد او كذا تحقيق او للاختصاص في قوله الحمد للمحمدية او للاستغراق او للتعمد وتحقيق المرام ان لام الملك لام
 يفيد ملكية اقبلها لما بعد به ولا مع الاستحقاق لام يفيد ان ما بعد يستحق لما قبلها ولا مع الاختصاص لام يفيد اختصاص
 ما قبلها بما بعد به ولا مع الجنس لام يدل على جنس من حولها ولا مع الاستغراق لام يدل على جميع افراد حولها ولا مع العهد لام يدل
 على بعض افراد البعثة اذ اعرفت هذا فاعلم ان لام الملك مع لام الجنس لا يفيد احصاء فليس معنى قوله المال لزيد ان المال
 منحصر بملكته في زيدا بل هو مجموع وجوده في افرادها لان المعنى ملكية جنسه لزيد وهو لا ينافي في عدم ملكية جنسه في
 افراد اخرى ومع لام الاستغراق يفيد احصاء ويكون المضموع جميع افراد المال مملوك لزيد فملكية بعض الاول لغيره ينافي في هذا
 المعنى ومع لام العهد ايضا لا يفيد اذ يكون المضموع بعض افراد المال المعينة مملوك لزيد وهو لا ينافي في ملكية بعض الافراد
 الاخر لغيره وان لام الاستحقاق مع لام الجنس لام العهد لا يفيد احصاء اذ استحقاق شخص جنس شيء او بعض افراد البعثة
 لا ينافي استحقاق شخص اخر لافراد الاخر او جنسه في ضمن الافراد الاخر ومع لام الاستغراق لا يفيد ايضا اذ استحقاق لك جميع
 افراد شيء لا ينافي استحقاقنا جميع افراده كما لا يخفى وان لام الاختصاص مع لام الجنس الاستغراق يفيد احصاء باللام
 الاستغراق قطا وبالمال الجنس فلان اختصاص جنس شيء بالشخص مناف لوجوده في غيره اذ اختصاص شيء بشيء ان لا
 يوجد الا به فوجوده في آخر ينافي ومع لام العهد لا اذ اختصاص بعض افراد الشيء بشخص لا ينافي وجود بعض الافراد الاخر في الاخر
 وبعد ذلك نقول بعد در المصنف حيث لفظ بجملة المحمدية حيث تفيد احصاء اذ ان كان لام قوله لك الملك مع كون لام المحمدية

للاستغراق او كان للاختصاص مع كون اللام مبتدأ للجنس الاستغراق فظاهر كما شخضناه واما في الصور الباقية فجميع
اللامين وان لم يكن مفيداً للمصر لكن تقديم الخبر على المبتدأ مفيد له على ما قال في تلخيص الفتاوى في بيان احوال المسند
تقديمه فلتخصيص المسند اليه وفسر المحقق سعد الملة والدين الفتاوى اني بقوله اي لفظ المسند اليه على المسند انتهى فان قلت
كيف يصح هذا لفظه لعدم صحة المحصر فان المحصر بالعباد ايضا ثابت فلكل استغراق قلت وجود خبري جوهري كان له بعد انما هو بطلان
اسد تعالى للمحمود صفة من الصفات الحميدة فالحديثية او الدورية فحمد العبد في الواقع هو حمد الله تعالى فهذا الاعتبار يرجع حمد
العباد اليه تعالى وهذا المحصر في سبب المعنوية العاكسين بان خالق افعال العباد والعباد ايضا لان الخلق والكان من العباد
عندهم لكنهم يقيون بان العاكسين على هذا الخلق ليس الا من اسد تعالى فرجع حمد البشر اليه تعالى فهذا الاعتبار و
صح المحصر اقول فيما قال بعض المتقدمين في شرح لفظ بعض السراجية المألوف واللام للجنس عند اهل السنة فالحق في المعنوية
فانها للعباد عند سبب وهو مبني على مسئلة خلق الافعال انتهى بحيث جدد لان كون اللام للجنس بل للاستغراق ايضا
لانما في مشروبه في خلق الافعال قال العلامة العيني في شرح الهداية الاصح ان هذه مسئلة ابتدائية مبنية على الخلق
في معنى اللام لانه بناء على خلق في الافعال انتهى وتختلفوا في اولوية لاهم الجنس الاستغراق من بين اقسام لاهم التعريف فمثل
الاستغراق في اولي الاقادة ثبوت جميع افراد مخلوقا قيل الجنبى ولى كما قال ابن عابد بن الشامي في رد المحتار المختار في الكشف
الجنس لان الصيغة بوجهها تدل على اختصاص جنس المحامد له تعالى ويذكر من اختصاص كل فرد اذ لو خرج منه فرد لخرج الجنس
تبعاله لثبوت في كل فرد فيكون جميع الافراد ثابتا له تعالى بطريق برهاني وهو اقوى من اثباته ابتداء فلا حاجة الى ان يلاحظ
الشمول الاحاطة انتهى وقال الفتاوى في السطيل بعد تحريه ما يدل على ان صاحب الكشاف المعنى ايضا فاعل اختصاص
جميع المحامد له تعالى وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق ليس كما ذهب اليه كثير من الناس
مبني على ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة سد تعالى فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه بل على ان الحمد من المصادرة لستاده
مسند الفعل واصل النصيب العدول الى الرفع لانه على الدوام والاثبات والفعل انما يدل على الحقيقة ودون الاستغراق فكذا
ما ينوب من انظر لان النائب لفظ انما هو المصدر الكثرة مثل سلام عليكم ومع اللام من ان يدخل فيه اللام المقصد
به الاستغراق فالاولى ان كونه للجنس مبني على انه المتبادر الى الفهم الشائع في الاعمال كسما في المصادرة عند خفاء قرائن الاستغراق
او على ان اللام لا يفيد سوى التعريف والاسم لا يدل لاهل سماء فاذا ان يكون ثم استغراق انتهى اقول من هنا يظهر لك
ان جميع المعنوية ليسوا بالعاكسين بل بعضهم كالنوعى اختاروا الجنس فاجتهدت في تفسير الحمد اللغوى فقبل ان الحمد والمجد مترادفان
وقيل المجد اعظم من الحمد وهو المشهور فلما ان شئ كل مشرب ثم نحو الحق وطل للباطل ولو كرهوا العوائد من شئ ان الجمهور القائلين
باعتية المجد عن الحمد عرفوا المجد بانه وصفت باللسان فقط بالجميل الاختياري فلهذا وجه كونه زيدا ولا كشجاعة زيد فتمت
كان من الممدوح الى المادح او لا كونه والحمد بانه وصفت باللسان بالجميل الاختياري فتمت كان وغيره على جهة التعظيم
الظاهرى والباطنية فتمت اللسان في التعريفين يخرج الشكر اللغوى والعرفى من تعريفى الحمد والمجد على ما يستفاد على
تعريفهما وتفيد على جهة التعظيم اه يخرج الاستغراق لانه وان كان على جهة التعظيم الظاهرى لكنه ليس على جهة التعظيم الباطنى

هذا هو الحق
في معنى اللام
في قوله تعالى
الحمد لله رب العالمين

هذا هو الوجه الثاني في
المراد به هو ان السبب
في هذا هو ان السبب

اقول وقد نص على جواز التعريف اللفظي بالانحصار الا ان كليهما السبب الشرعي في بعض تصانيفه فيما قال السيد الهروي
في منبهات عاشية المتعلقة بشرح المواقف جواز التعريف اللفظي بالانحصار ولا يجوز به بالانحصار فلعلم من هذا ان انحصار اللفظ
وهو شامل ودون العكس انتهى لا يصح له كما لا يخفى الرابع ان ذكر اللسان كناية عن كل كلمة من جنس الكلام التي سس التخصيص
باللسان اضافي بالنسبة الى الجنان والاركان فلا يقع فيه بركة تعالى عنه السادس ان المراد من اللسان به مجرد اللفظ
كان لسانا عرفيا او غير ذلك اقول لا يخفى من هذه الجوابات من التكلف لكن الجواب الرابع اقرب الى الصواب السادس
اخرى ما سواه اخرى عليك بالتأمل الصادق وتما انه بقيد الاختبار يخرج حمد الله تعالى على صفاته لان صفاته ليست
له تعالى محال لزم مدونه كما بر من عليه في متوضعه والجواب عنه بوجه الاول انه محض مجازي على طبق ما مر الثاني ان الحمد على صفات
الله تعالى انما هو باعتبار ما يصدر عنه من النعم وهي اختيارية لانه كانت الصفات اختيارية باعتبار اللوازم الثالث ان في است
الواجب عز وجل لما كانت كائنه في ثبوت الصفات بمعنى انه لا يحتاج في ثبوتها الى الواسطة فجعلت بمنزلة الاختيارية فهي اختيارية
حكما وان لم تكن اختيارية حقيقة ولذا اشار الى هذا الدفع في بعض الفضلاني شرح الرسالة الشريفة لفظ حقيقة او حكما بلفظ
الاختياري الرابع ان التعريف للمحمد الذي يكون المحمود فيه عبدا على طبق ما مر الخامس ان المراد بالجميل الاختياري ما صدر عن
الفاعل المختار في فعله وان لم يكن الفعل بعينه اختياريا للمحمود اقول ان صريح القوم في هذه موضع يدل على خلاف ذلك فتكررت
فانه بالتفكير حقيقة لانه امر دفين والافعال تكون بتساوي الحمد والمدح فانتم قوا فترتين نقال بعضهم ان الجميل في المنح ايضا منبهة
بالاختياري كما انه مقيد في الحمد بكونه بمراد الوصف بالفعل الغير الاختياري للممدوح امر غير معقول كما ان قلت يقال حيث
على صفاتها ولا يقال حمدتها ونهايل على خلاف ما مر اولت هذه المسألة ليس من محاورات العرب فلا يلزم كما قال بعضهم
ان الجميل في الحمد ايضا ليس بمقيد بالاختياري كما انه في المدح ليس بمقيد بغيره بل يجب ان يكون المحمود عليه في الحمد اختياريا والممدوح
في المدح لغيره فختلف في تفسير المحمود عليه فنقول ان المحمود عليه ما كان خولا لكانت على فبنيته بين المحمود الذي هو عبارة عن صفات
مسند الى المحمود عموم وخصوص مطلقا لان ما كان خولا لكانت على في الكلام يكون وصفا حسنا مسندا اليه ولا عكس كليا الجواب ان
يخل على الوصف الحسن مسندا اليه لفظا البار كما يقال حمدته بحسبه وقيل المحمود عليه هو الباعث على الحمد فبنيته بين المحمود عموم وخصوص
من وجه لانه لو اعطى زيد كبريا عشرة دراهم مثلا وحمده بكذا لكانت على فاختارنا ان الباعث على الحمد في هذه الصورة
هو الاعطاء للمحمود به هو العلم واختار السيد الهروي الاتحاد الذي بينهما ففسر المحمود به بانه وصف حسن مسند الى المحمود والمحمود عليه به
وصف حسن متصف بالمحمود لوصف الحسن للمحمود من حيث اسناد الحارايه اليه يسمى محمودا به من حيث انه متصف بالمحمود سواء كان
بحسب نفس الامر وبحسب دعاء المدعي يسمى محمودا عليه ثم اعترض على التاكيد في ادوات الحمد والمدح بعموم الجميل فيها بانه لما كان المحمود
والمحمود عليه يتحدان بالذات فكيف تصور اختيارية احدهما دون الآخر فلا يصح فرقه بين الحمد والمدح بما ذكره قال بحر العلوم في
مرقده لا يرى هذا العبد الضعيف في تفسيره مطلقا فانه سوي التخييل في هذا جهل انتهى وستم هذا البعض في ذلك قوله تعالى خطابا
لبنية على الله عليه وعلى آله وسلم عسى ان يغيثك بك متحاما محمدا اذ الجميل ليس بختيارية للمقام فتدبره في الجمود شانه على
ان الجميل ليس مقيدا بالاختياري في الحمد فان قلت ان توصيفه بالمحمود ليس بباطل باذبحوزان يكون بذا من وصف

المراد به هو ان السبب
في هذا هو ان السبب
في هذا هو ان السبب

ويعبر عنه بهذا بالفارسية بسنة وشدكي فمذسة معان المصدر وقيل في فرق بين المصدر المعلوم والمجهول فان حمزة غير
 مثلا هو بعينه حمزة و فلم يصدر خمسة معان قيل لافرق بين المجهول والمعلوم والمجهول المصدر المجهول لان المجهول
 نسبته من حيث نسبة الالف الى الالف يسمى ماصلا بالمصدر المعلوم ومن حيث نسبة الالف الى المفعول يسمى ماصلا بالمصدر المجهول
 ولا يخفى عليك ان التقريب ليس تام لان معنى الفريدين عدم الفرق بين العنيتين وغاية ما يلزم من ذلك ان لا يكون
 المراد ان يمكن ارادة المبنى للمفعول المصدر المجهول الى اصل المصدر المجهول ههنا مطلقا سواء كان لام محذورا
 او غيره ان قيل لا يصح قلنا انحصار وعالي على حسب مراد وان كان يحذف النون انسانا فيوجد المعاني الثلاثة في المجهول
 راجع الى الله تعالى فصاح انحصار والآخرة المعاني الثلاثة الباقية فلا يمكن الا على تقدير كون اللام للمصدر المجهول لانه لو كان اللام
 للمجهول ولا يتفرق وانما الكلام انحصار لما صح الكلام اذ من جملة المحامد ان الانسان فاسق ولا يصح ارجاعه الى الله تعالى
 لان حمزة الفاسق من صفات النقصان والله تعالى بري عن ذلك ولما لم يصح الارجاع لم يصح انحصار الا انحصار
 ولا لا وعالي بخلاف ما اذا اريد من اللام المصدر المجهول فان كان يكون الغنى لك الحمد الخاص به وحرك لذكرك بمعنى انه لا يغير
 احد على ثنائك فمحرك لذكرك مختص بك على قال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا احصى ثنائك عليك انت كمال شئت
 على نفسك لقد طولنا الكلام لتقف على لا تجده في بر شرح الكرام لرسالة الغصن المقام وسد حمزة على الانعام ثم لما
 تحيل المصنف بحجة عن حمزة تعالى قال في المنة عطف على الحمد شير الى العجز عن ادراجه بازا والمنة هي بكسر الميم وتشديد اللام
 انظار المنعم على المنعم عليه وقيل هي تعدد النعم عليه وقيادته لا يصدق على تلك النعمة الواحدة ويرد ههنا على المصنف
 ايراد و هو ان عبارة المصنف مثبتة للمنة لله تعالى وكل عبارة هي كذا في فاسدة اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلا
 المنة امر قبيح شرعا وكل ما هو كذلك فاثباته له تعالى قبيح واما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فظاهرة لان المنة تقضي الى التكبر
 وتحقير الآخر وكلاهما ممنوعان شرعا وايضا احسان العبد على العبد ليس به ثم فلا يجوز المحسن للمنة وقال النبي صلى الله
 عليه وعلى آله وسلم لا يدخل الجنة منان ولا عاق ولا مد من خمر ولا البغوي وغيره وقال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا
 لا تبطلوا صدقاتكم بالمرحى للاذمى يعني لا تبطلوا اجر صدقاتكم بكم على المنعم عليه اذكم بان تذكروا النعمة ساعة فساعة و
 تؤذون بغيركم اياه والجراب عن هذا الايراد بوجوه منها ان في لفظ المصنف مضافا محذورا وهو لفظ الاستحقاق فيقيد
 عبارة لك الحمد واستحقاق المنة فليس فيها اثبات للمنة لله تعالى وتبين استحقاق الامر القبيح ايضا قبيح فعلا لا يراد ان قيل
 يجوز ان يكون كالمخلوق فكما ان مخلوق القبيح ليس قبيح عندنا كذلك استحقاق القبيح ايضا لا يكون قبيحا قلت لا يمكن ان يكون
 مثله لان في المخلوق لا يكون الانصاف بالامر القبيح ولا امكانه بخلاف الاستحقاق فانه امكان الانصاف لما كانت المنة قبيحة
 كما ان امكان الانصاف ايضا قبيحا ومنها ان لفظ القدرة مضافا محذوف لالفاظ الاستحقاق حتى يرد عليه اوردوا القدرة على
 القبيح ليست بالقبيحة وقيادته لا يلزم مقام الحمد ومنها ان المنة في قول المصنف بمعنى الاحسان فانقطع عرق الايراد ومنها
 ان المنوع انما هو المنوع دون المنة على ما يشهد به الال وبيان المنوع المنة متحذران معنى ومختلفان لفظا فلا يختلفان
 حكما ومنها ان المنوع انما هو المنة والا ذمى مالا المنة فقط وعبارة المصنف مثبتة للمنة فقط وقيادته ان حرمة المنة فقط

ايضا مدلول الحديث الشريف والهيل العقلي ومنها ان المنوع انما هو البنية التي يكون غرض المنعم منها تخفيف المنعم عليه مطلقا
التي يكون لتذكير المنعم لئلا يتبلى المنعم عليه بالكفران بما نزهة وفي ما نحن فيه هذا لما ذاك ومنها انه يجوز ان يكون المن في نفسه
مباحا لمن باجتماعه مع الصدقة يظهر الخبث ويطلب اجر الصدقة ومنها ان البنية ممنوعة للعباد كما يدل عليه الخطاب المروى بالحديث
ايضا المعبد كما يشهد عليه ليدخل الجنة والهيل العقلي ايضا انما يثبت حرمتها للعباد لان التكبر والتخفيف جاز ان يلحق به
فالبنية ليست بعبادة في حق تعالى انما ترى الى قوله تعالى بل ابدن عليكم ان هذاكم الآية ولكن ان يكون البنية في قول المصنف
بفهمهم بمعنى القوة فالمعنى انكم اجمعوا القوة على جميع الافعال خيرا او شرا فاشكروا لما فرغ المصنف من عن حمد الله جلجلت
الى ما يرضى عنه الرب جلجلت هو الصلوة على الرسول الخليل فقال وعلى نبينا الصلوة والتحية فذا اقتدوا بالاجماع الفقه من العلماء
وامثالهم تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما واتباع بالحيث لا بد
في هذا الباب وهو كل كلام لا يبدى فيه الصلوة فهو قطع ومحقق من كل بركة على ما في جامع الرموز وانما قدم الطرف الذي هو صبر
ما حقه التقدير بوجه منها التعظيم لذات الوهاب تعالى ومنها الشريف لوصف النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ومنها التشويق
الى المسند اليه ومنها ان الصلوة كالمسبة بين السيد والبنى صلى الله عليه وعلى آله وسلم فلا بد من تقديم الخبر الدال على ذات
المصدا عليه ومنها الايام والى ان اللائق بحال السيد ان يحق نبوة النبي في ذاته ثم يصلى عليه ومنها الاشارة الى ان الاتي
بحال العابد ان يلاحظ السجود والاولى كان الخ مشتملا على ذات السيد تعالى والصلوة ايضا عبادة تقدم على المسند اليه
الجملة لا بد من ان تكون الشائكة لان الاخبار بالصلوة ليس عليها ان قيل نعم يلزم عطف الجملة الانشائية على الجملة الخبرية وهو
من المستغاث لان مقتضى العطف الاتحاد والمناسبة بين المعطوف عليه والمطوف والمناسبة بين الجملة الانشائية والجملة
الخبرية منتفية قلت ان جملة الحمد ايضا انشائية فلا يراد ولو كانت خبرية بنا على ان الاخبار بالحمد ايضا عطف الانشائية
على الاخبار جاز عند البعض بحمل عطف الجملة على الجملة والقصة على القصة فالمناسبة موجودة كذا قيل ان شئت تحقيق هذا المبحث فارجع
الى حاشي الف مثل النصير على مباحة المطول وغيره والرد بالبنى لما جميع الانبياء بحمل الاضافة على الاستغراق او بنينا صلى الله عليه
وعلى آله وسلم خاصة بحمل الاضافة للعهد او باطلاق المطلق واردة الفرد المكمل فان قيل لم اجد الصفة ولم يصرح باسم
قلت لفظي لا سمع ان هذا الوصف لا يتبادر منه الذهن او اقالا المحمدي الا اليه فان قيل لم اجد الصفة البنية التي هي اعم من
صفة الرسالة التي هي اخص فقلت اقتدار كلام الله تعالى في باب امر الصلوة وقال الله عز وجل في محمدا صلى الله عليه وسلم
اولا شاتوا الى المساواة بين الرسالة والنبوة كما هو محقق البعض او لان الاستحقاق هو اسطة النبوة تستلزم الاستحقاق
بوسطة الرسالة انتهى اقول الدلائل الثلاثة باسرها خفيفة جدا اما الاول فلان الاخص يكون اشرف من الاعم واقل اهل
منه فينبغي ان يذكر دون الاعم فهذا الدليل ليس بمثبت لدعواه بل لما ينافيه واما الثاني فلان مساواة مشربا المقترنة
والصنف متميز عن مساك المتفرقة فان قلت قد اخذوا المساواة من علمائنا ابن الهمام ايضا واليه يميل شيخنا العلامة
ابو الحسن سراج الملة والدين علي بن عثمان بن محمد الاوصى الخفي حيث قال في قصيدة المشهورة ابدا لا مالى له وفرض لا يرضيه
رسول به والملك كرام بالثوال به قلت قال علي القاري رح في ضوء المعاني شرح هذا الامالى وعمل الناظم فها هو ان النبي

الوجه الكافي في
عن كماله في
على ان يكون له
في غير ذلك
من كل ما هو

عن
انما هو في
السلامة

والرسول متروك فان كما قال بعضهم واختاره ابن الحارث مكنه مخالف لما عليه جمهور الاعلام من ان الرسول اخص من النبي انتهى
 واما الثالث فلان الاستحقاق بواسطة النبوة لا يستلزم الاستحقاق بواسطة الرسالة بل اللام بالعكس كما لا يخفى على من فكر رادى
 تفكر رادى تدبر ثم النبي فصيل من النبوة بمعنى الرتبة او من البناء بمعنى الاخبار ومنقول من النبي بمعنى الطهرين ووجه لا يتغير بقله
 ابو المكارم عن الجوهري راجع وهو بمعنى فاعل للمفعول لان النبي بجميع جميع السلامة وجميع التكسير على وزن افعلار ولفعل
 المفعول لا يجمع بجميع السلامة ويجمع بجميع التكسير على وزن فاعل كذا قيل في اختلاف في تفسير النبي والرسول فقل انهما متباينان
 فالرسول من هو كتاب النبي من لا كتاب له بل رسل لتقرير الدين لسابق وفيه انه مخالف لخطاب رسالي النبي صلى الله عليه وسلم على الله
 ورسول في بعض المواضع بالرسول كقوله يا ايها الرسول بلغ ما اتىك من ربك في بعض المواضع النبي كقوله يا ايها النبي انا ارسلنا
 شاكرا وايضا نيا فيه قوله تعالى في شان سيدنا اسمعيل علي نبينا وعليه صلوة الرب عليه كان سولا نبيا وايضا ايضا وتفسير
 المذكور ما روى انه سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن عدد الرسل في الكتاب فقال الرسل ثلث مائة وثلاث عشرة والكتب مائة و
 اربعة اذ يعلم من ان بعض الرسل ليسوا بدي كتاب ان قيل يشترط التناول على كل رسول فيجزان يكون مجموع الكتب مائة واربعة
 ويكون كل رسول كتابا عم من ان يكون نازلا عليه والابان يكون نازلا عليه وكان هو ايضا فقلت ليس للتعقل دخل في باب
 الروايات وهو يمتنع ما يقال يمكن ان يكرر نزول بعض الكتب على ما فوق الواحد كما تزلت سورة الفاتحة مرتين على النبي صلى الله
 عليه وسلم مرة في بلد اسلام حرام ومرة في مدينة سيد الرسل الكرام ولما سميت بالسبع لثاني وقيل انها متساويان وهو
 المفسر له وهو ان كان يؤيده ظاهر كلامنا لكن يخالفه قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول الا انى اتىه الفى الشيطان في
 امسيت من حين احدهم ان العطف يقتضيه المفاعلة وثانيها انها لو كانت متساوية فاعتفاء احدهما يستلزم انتفاء والاخر لما وتكرره
 ان قيل يجوز ان يكون العطف تفسيريا والتكرير للتأكيد فقلت قد مر غير مرة ان العمل بالمجال في باب الروايات وايضا في باب
 النبي صلى الله عليه وسلم من عدد الانبياء فقال مائة الف واربعة وعشرون الفا وسئل عن عدد الرسل فقال ثلث مائة
 وثلث عشرة رواه احمد في مسنده وفيه حديث ابى ذر رضى الله عنه اورده ابن مردويه في تفسيره قال قلت يا رسول الله كم الانبياء
 قال مائة الف واربعة وعشرون الفا قلت يا رسول الله كم الرسل قال ثلث مائة وثلث عشرة ثم غيّر قوله يا رسول الله
 من كان ولهم قال آدم ثم قال ابا ذر اربعة سرايوني آدم شيث ونوح وخنوخ وهود ايسر هو اول من خطها بقلم واربعة
 من العرب هو وصالح وشعيب وبيك ابا ذر واول بنى من بنى اسرائيل موسى واخوه هارون واول النبيين آدم واخوه
 نبيك روى هذا الحديث بطوله اعادته ابو حاتم ابن حبان في كتابه الا انواع والتقايم ومحمدا وقد ذكره الحديث ابن الجوزي
 في الموضوعات واهمهم بابرهم بن هشام ولذا قال الحافظ ابن كثير لا شك انه تعلم فيه غير واحد من امته المخرج والمقبول من
 اجل هذا الحديث واسد علمه وصحة علامته ابن حجر المكي العسقلاني في شرح خطبة المنهاج فذكر راجع اليه وقيل الرسول يوم الملك والامم
 والنبي شخصان. نسق قيل الرسول من بعث لتبليغ ما اوحى اليه فان كان ذلك الكتاب وما نسخ شريعة سابقة فهو النبي فالرسول اعلم منه فيه
 انه لا يخرج الى زيادة النبي بعد الرسول في الآية السابقة فان نفى الا هم يستلزم نفى الاخص ايضا لا يكون اسمعيل علي نبينا
 وعليه صلوة وبسلام نبيا لان اولاد ابراهيم علي نبينا وعليه الصلوة والسلام تبعوا لتقرير دين ابيهم وايضا يخالف الحديث الورود

هذا هو الوجه الصحيح في الجواب
 لا اعتناء في جوابه
 عندنا بالجملة
 في المتن
 في المتن
 في المتن

في عدد ما نبيا والرسل قبل الرسول بشرط فيه الشريعة المتجددة والبنى نعم فهو من قبيل التبليغ الاحكام سواء كان في حق الله
 السابق او في شريعة متجددة وفيه انه ينافي اطلاق الرسول على سبيل لان كل صاحب شريعة متجددة ولا يصادف عددا وادب
 ويعسى على نبينا وعليهم الصلوة والسلام من الرسل لان ظاهر قوله تعالى وآتينا داود وزبور ايل على انه كان صاحب شريعة متجددة
 اذا الظاهر من الاية انه آتاه بغير متباعدة الشخص آخر وكذا ظاهر قوله تعالى وآتينا داود ايل على ان ايل مضمحل على الاحكام النبوية
 منسوخة ببقية حبيته ان كان متقدما بالشرع وقد نص عليه البنيان واليهما قوله تعالى حكاه من عيسى ايل لعمري الذي حرم عليكم
 اى في شريعة موسى الشجر والسكك العمل يوم السبت وهو يدل على ان شرع كل من ناسخا لشرع واليهما قوله تعالى قالت اليهود ليست
 انصاري على شئ الاية نزل على ان كل فريق ونبأ علمه كما لا يخفى وقيل له رسول من بعث لتبليغ الوحي مو كتاب النبي من
 للتبليغ سواء كان معه كتاب ولا كبر شئ على نبينا وعليهم الصلوة والسلام او رده صاحب النهاية حاشية الهداية ومبني شئ قوم
 الدين في شرح على الهداية وشئ كل الدين في شرح وقال هو الظاهر وفيه اورد العيني من انه يزم عليه ان يكون آدم ونوح وسليمان
 من الرسل لانه لم ينزل عليهم كتاب كما نزل على موسى مع انهم رسل بالغايات وايضا بخلاف الحديث الوارد في باب اياته عند
 الرسل على عدد الكتب وقيل الرسول من آتاه الملك بالوحي النبوي يقال له من آتاه في المنام وقيل الرسول من نزل عليه كتاب
 او آتى عليه ملك النبي من يؤتيه الله تعالى على الاحكام او تبع رسولا آخر وصح هذا التفسير العلامة العيني رحمه في البداية وقيل النبي
 انسان اوحى اليه سوارا تبليغا او لا الرسول ما هو بالتبليغ وان لم يكن من كتاب شئ شريع من نفسه وهو لا يشرع في غيره
 في المنع المكية شرح القصيدة المهرية وعليه جمهور الاعلام شرح على القاري رحمه في انه لا يجوز ان يكون المرأة نبية او لا
 فقيل يجوز بل هو واقع فان لم يعم عيسى وسارة وهاجر واستيت كمن نيات وقيل لا يجوز بل بشرط الهبة كونه ذكر الا انهم
 ما نقصات عقل ودين فانقصان العقل فلما ترى من ان شهادته الاثمين كشهادة رجل واحد وانقصان الدين فلما ترى من
 كركب الصلوة والصوم بالحيف والنفس كما رواه الجواد وغيره والجمهور على ان شرط الهبة كونه ذكرا وعلى ان الملك لا يكون نسا
 ولا رسولا اصطلاحا وان كان بعض الملائكة رسولا بالنسبة للوحي من الله تعالى الى الانبياء لتبليغ الاحكام الالهية وهو
 قول المتكلمين ان رسل الملائكة افضل من رسل البشر فان ملك بعض الملائكة لما كان رسولا الى الانبياء ومعلم لهم لم يزم تفصيل
 الملك على جميع الانبياء وهو محال بوجهين احدهما انه مخالف لما ثبت عند المتكلمين بانها انما مخالف لما هو الحق من ان نبيا
 رحمة للعالمين افضل من جميع الموجودات بعد الله تعالى وعليه نقران المقام الذي ذكر في حيد النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 افضل من ارض الكعبة المشرفة ملك ان الملك اسطة بين التعلم وهم الانبياء والمعلم لا يزم تفصيله على التعلم ومنها تفصيل
 لا يليق ايراده بهذا المختصر ان شئت فارجع الى حاشية ابى زبدة التوفيق خلاصة المتضمن على شرح العقائد الجذلى والصلوة
 اسم من التصلية معناه لغة الدعاء ثم نقلت الى الاركان المهيورة في الشرع لوجود الدعاء فيها ايضا والمروء منها الحرم
 باطلاق لفظ السبب هو الاركان على السبب وقيل في اللغة تحريك الصلوة سمي الاركان بها لتحريك الصلوة فيها
 وسمي الدعاء بالمصل تشبيها لصلوة بالدعاء في التخشع وقيل سمي بالثمار الكامل وقيل معناه بالتفكير والمشهور ان الصلوة
 او نسبت الى الوحي في بطنه ويراد بها تسبيح والتفصيل ان نسبت الى المسلمين يراد بها الدعاء وان نسبت الى الملائكة

لانه ما كان الملك افضل
 من جميع الانبياء وان
 افضل من الرسل ايضا
 وهو خلاف ما قلناه

لكن المناسب هو الاول على ما نقل عن الشيخ الى محي بن سينا من ان هملات العلوم كليات فان قلت كلام الشيخ يدعي على وجوب كليات
 الحكم بان مناسب قلت يجوز ان يدعي بالعلوم العلوم الحكيمه فلا يفيد كلامه الوجوب ههنا فان قلت نعم لا يفيدانه مناسب ايضا
 لان كلامه ساكت عن ذكر العلوم الاخر قلت نعم لكن ظاهر اللفظ عام ويبعد ذلك في شيء وهو ان انحصار الكلام النظري في الاسباب
 الغير الاولى في المنقول المدعى ايضا ليس بصحيح اللهم الا ان يخص الكلام بما يصح كونه منقول او مدعى لتقييده بالاشياء او يقال ان
 الانحصار ليس من منظور المصنف وبالحكمة كلام المصنف لا يخلو ههنا عن تحمل كلف اقول لكن ان تقول ان الكلام عام ومراوده
 مطلق الشيء من حيث هو هو لا الشيء المطلق الذي هو الشيء مع عمومته الى ما شموله حتى يحتاج الى التقييدات ولا يصح الحكم على المطلق
 فمطلق الكلام بحري عليه حكم الفرد والحاصل الذي هو التركيب تمام بحري النظري او البديهي الخفي القابل لكونه منقول او مدعى وههنا
 كما قال المحقق الدراني في شرح التهذيب ان مورد التقسيم للتصور والتصديق في فوائج كتب المنطق هو مطلق العلم فلا حاجة الى
 تقييده بالاصول في حدوث هذا توضيح المعنى واما يلوح الاعراب فهو ان قوله قلت شرط لافا الشرطية وجزاهه مخدوم وتقديره
 هكذا اذا قلت بكلام فاما ان تكون انت مدعيا او ناقلا او ناعا ان يكون هو منقول او مدعى وقوله ان كنت بيان لعذرين
 الشقين لكن كان ليعلم ان يقول ان كنت ناقلا فيطلب منك الصحة ومدعيها فالدليل بانها اولها والواصله مقام او الفاصلة
 الا ان يكون او مدعيا مستعملا في معنى الواو وكين ان يكون جزاءه مجموعا لثنتين فممكن ان يكون جزاءه قول فيطلب منك
 والدليل قوله ان كنت آه حال التقدير هكذا اذا قلت بكلام فيطلب منك الصحة حال كونك ناقلا والدليل حال كونك مدعيا
 لكنه انما يستقيم اذا كان قوله ان كنت بله فادعيا في بعض النسخ فان كنت ناقلا هو صيغة الخطاب كذا الصيغة السابقة كما يدعي
 عليه قوله الا في يطلب منك الصحة واما جعلها بصيغة كظم فذا يصح الا على نسخة ليس فيها لفظ منك النقل هو الاثباتان بقول الغير
 سواء كان اثباتا او نفييا على وجه لا يغير معناه وان تغيرت الالفاظ مع اظهار انه قول الغير سواء كان صراحه او كناية فان لم
 يظهر انه قول الغير مطلقا فهو متباس ان كان القول قول المدعي فيطلب منك الصحة بصيغة المضارع المجهول الغائب اما
 احتمال انه معروف والضمير راجع الى المقابل المتناقل فلا يخلو عن كلف الملح ونقص الملح فان قلت لا حاجة الى قوله منك فان
 الوجوب على الخصم في مقابل المتناقل انما هو طلب الصحة مطلقا سواء كان من المتناقل او برجوعه بنفسه الى الكتب قلت لو طلبت
 النصيحة من نفسك فلست بمنظر بل انت تفكر لانه ليست مدافعة الكلام من الجاهلين اقول من ههنا على انفسان ما قال
 الشارح المحمدي رحمه بقوله وذلك الطلب ان كان النقل من الكتب على ان التمثيل اما بان يرجع الطالب الى ذلك الموضع و
 يفتحص الى ان يجده لعدم الاعتماد على المتناقل او بان يطلب من المتناقل لم يحصل الاطمينان انتهى بمعنى قوله الصحة مدعى النقل للصحة لا
 لان المتناقل لا يدعي صحة حتى يطلب منه ولذلك لا يمنع النقل من المنقول الاما اذا وسعي لتفصيله فان قلت هذا غير صحيح
 لان صحة النقل هو كونه النقل صحيحا ولا الطلب هي من المتناقل ولا يطلب من المتناقل الا لافعه وان هو الا الصحيح قلت المراد من الصحة
 النصيحة مجازا والافتيان في المجاز الى النقل عن المحدثين فاندفع به ما قاله الفاضل الجوزي في الابحاث الباقية من ان المراسم
 النقل من يوثق به في بيان معاني اللغة لا يقدم عليه من رادني مسكتة انتهى لانه لا يقول احد في اللغة بمعنى الصحيح حتى
 يرد عليه او رده بل يقول ان المراد من الصحة الصحيح مجازا اقول يمكن ان يقال ان الصحة على معناه ولما كان المطلوب من طلب

المراد به مولانا
 جمال الدين الدراني
 مع هذه

مع هذه
 نسخة من كتاب
 المنطق

المراد به مولانا
 الجوزي

عرفه من يريد اثبات الحكم بالدليل فيرو عليه ان لا يصدق على المراد ان الحكم بالتبني لا يصدق على قول المصنف او دعيا فانه
 حيث اقتصر عليه وتطلع على ان المراد من قوله الدليل اعم منه ومن التبني والا يكون عبارة قاصرة فاقطعوا فافهموا وعرفوا
 المحقق الاسفل الى مرجع من يفيد مطابقة النسبة للواقع ويرو عليه ان لا يصدق على كل منكم بالحجة التجزئة التفرع صدقها
 اولادها كما ترى وعرفنا ان حاج الحلو الى من التفرع صحة حكم نظر بان كان او يدعيها او ليا كان وغيره وهذا التعريف حسننا سنها
 عن الايراد ان المذكورة آتفا فالدليل ان قيل ان كلام المصنف من قبيل العطف على معمولي ملين مختلفين لان قوله فاما
 خبر كنت منصوب عطف عليه قوله دعيا وقوله الصحة معمول عطف عليه دليل المجرور ليس بمقدم وهو لا يجوز قلت الكلام
 على تقدير طلب فهو موقوف على قوله يطلب لا على قوله الصحة حتى يلزم بالزم ويؤيده اذ قال الفاء على الدليل فانه لو كان معطوفا على
 الصحة لاحتاج الى عادة الفاء ولعل لا يخفى على المتدبر الدليل عند الحكماء قد يطلق مراد فالجدة اعم من ان يكون قياسا او مقارنا
 او تمثيلا فلو لمعلوم التصديقي الكاسب الموصول الى المجرور التصديقي النظري وقد يطلق على المركب من نصبتين المتأدي الى مجهول
 نظري فهو مراد من القياس فخرج من التعريف اذ من لا متفاد الكسب فيه فان قيل يخرج منه الدليل الفاسد لانه لا يتأدي به
 الى مجهول نظري قلت لا يلزم من كون شيء غرضنا الشيء ان يحصل عقيبها فان قلت لا يصدق التعريف على الدليل المركب
 من القضايا قلت المراد من النصبتين ما فوق الواحد ولو سلمنا ان المراد بالتبني لا غير فنقول الدليل في الحقيقة لا يرب
 الاسان ثنتين والدليل المركب من القضايا في الواقع اولة ومن شتم القياس كالمركب البسيط فهو من الظاهري وخرج من
 قوله مجهول نظري التبني لانه المركب لانه الخفاء في البديهي الغير الاولى فان قلت تعريفه لا يصدق على الدليل الذي
 يورده على المدعي بعد كونه معلوما بدليل سابق مع ان الكتب الفقهية والمدرسية منزهة بذلك قلت انما يورده الدليل
 بعد الدليل اذا اريد اثباته بوجه آخر وهذا الوجه هو مجهول فلا يرب صدق التعريف عليه وليس المراد من المجهول هو المجهول
 من كل وجه ولما زيد قوله للتأدي الى مجهول قيل لا يجوز استدلال على البديهي الخفي لان الدليل ما يورده للتأدي الى مجهول نظر
 وهذا منتصف ههنا قيل يجوز قياسا على الاستدلال الثاني على النظري المعلوم بالدليل وقد يفسر الدليل بمنزوم اليقين لسمي
 بمنزوم الظن اشارة بمنزوم اليقين لا يكون الا معلوما يقينيا لا حتى حصول العلم من الظن ومنزوم الظن يجوز ان يكون
 يقينيا او لا امتناع في حصول الظن من اليقين الا ترى انك اذا شاهدت السحاب طلعت بتزول المطر على هذا التفسير الدليل
 انما هو البرهان وقد عرفنا الفاضل السمرقندي بما يلزم من العلم بالعلم شي آخر هو المدلول والاباس علمنا بان نعين معنى هذا
 الكلام ثم نوروا الاسولة عليه مع جواباتها لينكشف عنها ما رام فاعلم ان العلم قد يطلق على القسم للتصور والتصديق
 على الاختلاف في تفسيره وقد يطلق على التصديق مطلقا وقد يطلق على التصديق اليقيني الذي هو عبارة عن اعتقاد
 ونوع النسبة والاقوعها المطابق للواقع الجازم للجانب الخالف بحيث لا يزول تشكيك المشكك ون التصديق الظني
 ورون التقليد ورون المبل المركب فالمراد في التعريف المذكور اما ان يكون في كلا الموضعين العلم الشامل للتصور والتصديق
 وقبالة يصدق التعريف على المعرفة بالنسبة الى المعرفة الذي هو من قبيل التصورات ولا يسمى ليلا او ان يكون في
 الموضعين التصديق المطلق وفيه يصدق على بمنزوم الظن مع انه اشارة او ان يكون بالاول العلم الاعم وبالثاني التصديق

مراد من هذا ان الحكم
 الاسفل الى مرجع
 من يفيد مطابقة النسبة
 للواقع ويرو عليه ان لا
 يصدق على كل منكم بالحجة
 التجزئة التفرع صدقها
 اولادها كما ترى وعرفنا
 ان حاج الحلو الى من التفرع
 صحة حكم نظر بان كان
 او يدعيها او ليا كان وغيره
 وهذا التعريف حسننا سنها

المراد من قوله
 فاعلم ان العلم
 قد يطلق على القسم
 للتصور والتصديق
 على الاختلاف في تفسيره

أو تكلمت بالكلام المخبري فلا يخلو من أن يكون نائلاً أو غير نائلاً كمن قال قلت مثلاً قال بوضيعة البنت ليست بشر
في الوضوء فيسأل السائل عنك عن خاتمي المندوات فيقول الغيبة وما الغرض من ما الوضوء وهو بغير الواد أو أنها فتقول أنت
محبباً له الغيبة لا والله مثلاً في سر الرب شباك تعالى والغرض الفعل الذي وجب على العباد عمله وذكر المستحق النار وجاوده كالمز
والوضوء بغير الواد غسل الأعضاء الثلاثة من الوجه واليدين والرجلين مسح الرأس فيقول السائل طالب التصحيح من أي كتاب
تقول هذا فتقول أنت من الهداية فيقول السائل هذه عندي فتصبر أنت فيتم الكلام وأن كنت مدعياً قلت أنت
مثلاً حرام فيقول السائل الغيبة والحرام فتقول أنت الغيبة أن تذكر أخاك بذكر ما يسموه كسر سبب الغيبة على وجه سبب الغضب
والحرام الفصل الذي يكون عليه استحقاق النار فيقول بائني ميل تقول فتقول لقله تعالى ولا تغيب بعضكم لبعضاً فانما يستدللت
على عواك تكون ملقباً بالمثل أن استدللت بالدليل الملمح لا بما استدلت ثم بردي على ذلك المنع والنقض في المعاصرة
سبباً تفصيل كل واحد منهما ولا يطلب السائل تصحيح النقل ولا الدليل بالمعنى المدعى أو مناقض معاني المفردات وغير ما من
الضروريات ولا تفقد يقع الخطب في البحث بأن يضم السائل من كلام المنكلم ما لا يكون مراداً له ويورد عليه حسب منتهى ما علم
من السابق أن المناقش يطالب بالتصحيح لكن إن توهم جواز جميع المطالبات من المنوع والنقض من المعارضات عليه مع أنه
ليس كذلك فنفذ المصنف بقوله ولا يمنع النقل المدعى إلا مجازاً الاستثناء متصل ومنقطع فلهذه العبارة معان
الأول لا يرد المنع على النقل المدعى إلا بالبنية الحقيقية ولا بالبنية المجازي إلا مجازاً بجهل الاستثناء متصل الثاني لا يرد عليها
المنع بالبنية الحقيقية لكن بالبنية المجازي الثالث لا يستعمل لفظ المنع فيها إلا بالبنية الحقيقية ولا بالبنية المجازي إلا بالبنية
المجازي الرابع لا يستعمل لفظه فيها حقيقة لكن مجازاً والله إذا من النقل ما معناه المصدرى كما هو الظاهر لفظاً أو بالبنية
المفعولي كما هو الواقع نقلاً بل في هذا القول عاوى أربعة جمعها في عبارة واحدة اختص الأول بالمنع النقل بالبنية الحقيقية
الثانية لا يمنع المدعى بالبنية الحقيقية الثالثة يمنع النقل بالبنية المجازي الرابعة يمنع الدعوى بالبنية المجازي ويستدل على
الأول بمن يقول إذا منع طلب الدليل على مقدمته وترك دليل الآخرين وتوضيح المرام أنه إذا نقل أحد شيئاً مثلاً قال قال النبي
صلى الله عليه وعلى آله وسلم الدنيا دار من لا دار له فهذا كشيء أو ثلاثة الأول المنقول عنه وهو في المثال حضرة النبي
صلى الله عليه وعلى آله وسلم الثاني النقل الثالث المنقول فورد المنع على المنقول عنه مما لا يذهب إليه من أحد من باب
القول أقول فما جوزه الفاضل أخيراً من روى المنع عليه زلة عن قوله وأما وروده على النقل فإن قال سئل
المانع لا سلم أنك تنقل كذا فحينئذ لا مقدمة جهنا لعدم الدليل فما معنى المنع الحقيقية ومع عزل النظر عنه لا يقيم معناه الظاهر
أيضاً لأن المناقش يحكي قول الغير من حيث أنه قوله وهذا هو النقل فكيف تفيقه السائل بمنع النقل إن قال لا سلم أن المنقول
عنه كذا فحينئذ لا يقيم معناه الحقيقية لعدم المقدمة الآن يقال معناه طلب تصحيح النقل وهذا معنى مجازي لمنع وأما ورود
على المنقول فحينئذ لا يخلو أن يكون المنقول من حيث أنه قول الغير منقولاً ويكون المنقول جزءاً لدليل من
الدلائل على التقدير الثاني يرد عليه المنع حقيقة أو هو مقدمة الدليل على التقدير الأول لا يخلو أن يكون مجزاً عن ذكر
الدليل أو يكون معه على التقدير الأول لا يكون روى المنع عليه بالبنية الحقيقية أو لا مقدمة جهنا بل يكون كناية عن طلب

الحج المدعى بالبنية
المدعى المنع

أقول لا يرد المنع
على النقل المدعى
بالبنية الحقيقية
ولا على النقل المدعى
بالبنية المجازي
ولا على النقل المدعى
بالبنية الحقيقية
ولا على النقل المدعى
بالبنية المجازي
ولا على النقل المدعى
بالبنية الحقيقية
ولا على النقل المدعى
بالبنية المجازي

ان قيل المراد بالتوقف التوقف بلا واسطة والتوقف على العلة بواسطة الدليل فعلى هذا يخرج جنس الدليل من التوقف عليه
 نفس الدليل فاصل البراهين الا ان يراو لفظ ما سوى العلة **اقول** وتفسير المقدمة بهذا القضية التي جعلت جزء
 الدليل كما وقع من الشارح المسمى غير مناسب فانه يخرج ح المنع على شرط الدليل فان قلت المقدمة مشتركة
 بين المعاني فلا يحسن انما لها في تعريف المنع كما قلت لا بأس بتعماله عند وضوح المراد كما مر وهم يعرفون المقدمة
 عقيب تعريف المنع بما ذكره في علم المراد كما لا يخفى بغيرها شئ وبه ان المقدمة مضافة الى الضمير لراجع الى الدليل المضاف
 اليه لطلب فكون المنع طلب الدليل على مقدمة معينة من ذلك الدليل المطلوب لطلب وهذا باطل بوجه الاول انه
 يلزم منه عدم وجود المنع في صفة يكون مقدمات دليل المقدمة المنوعة بهيتها ولية الثاني انه يلزم منه ان يكون الدليل
 اشتمل على المقدمتين وليلا على المقدمة معينة منها فيلزم كون الشئ وليلا لنفسه المضافة الى الدليل كما قيل الثالث لزوم
 طلب الدليل على فمضى لم يتحقق وحده بوجه الاول ان ضمير مقدمته راجع الى الدليل المذكور في قوله والدليل الثاني ان الضمير
 راجع الى المدعى المذكور في قوله ولا يمنع النقل المدعى المجازا والاضافة لا وفي ملازمة الثالث ان المضاف اليه قبل
 الضمير ولجدة المضاف محذوف والضمير الى المدعى والتقدير او المنع طلب الدليل على مقدمته وليلا الرابع ان الضمير راجع الى
 الدليل والجنس مضاف محذوف على قوله الدليل والتقدير او المنع طلب جنس الدليل على مقدمته
 الخامس ان اللام الداخلية على الدليل للجنس الضمير راجع الى معنى حصل منه السادس ان الضمير راجع الى الدليل بطريق صفة
 الاستخدام كما قيل في قول المحقق التفتازاني وموضوعه العلوم المتقدمة من حيث انه يؤصل الى مجهول تصورى سمي
 محذوف الخ وثانيا ان النقل المدعى كما استلزام لا يمتنع كذلك لا يمتنع ان النقل يراو على الدليل كما هو المشهور وعلى
 المقدمة البهية على التحقيق فماتت النقص على النقل المدعى المجازا وكذلك لا يمتنع النقل لان المعارضة على المقدمة
 البهية من الدليل على التحقيق وعلى المدعى في المشهور وكما بما مفقود ان في النقل نعم المدعى يعارض اذا كان مع الدليل
 كما هو المشهور واذا كان محذوف عنه فلا يعارض مطلقا وثالثا ان الشارح المسمى يروي في هذا المقام ايراد بقوله ان المنع
 له جنبيان احدهما امتناع النقص والمعارضة والمناقضة جميعا وثانيهما اختصاص يقال له النقص التفتيزي والمناقضة وادعية
 شئ من هذه الثلاثة على النقل المدعى فان حمل المنع في عبارة المصنف على المعنى الاول حتى يكون كل ما يقتضيه الدليل الذي كره لا يقتضيه
 او يمتنع المناقضة وان حمل على المعنى الثاني فالتخصيص صحيح **اقول** في هذا المقام تحقيق ويرون المراد من قول المصنف المدعى في قوله
 النقل المدعى المجازا ان المدعى له دليل والمدعى المحر عنه والاعمال الشامل لما كان به به الله المقارن مع دليل فان حمل الكلام على تحقيق يراو
 المنع الا ان الشامل للمناقضة والنقص والمعارضة في الدعوى الدليل كليهما من المقدمة في الدليل اعم من معينة وغيره لا يكون المعنى لا يراو المناقضة
 ولا النقص ولا المعارضة على النقل المدعى مع الدليل المجازا اذا المنع اى المعارضة في الدليل اعم من ان تكون منقضة او
 نقضا او معارضة طلب الدليل على مقدمته جنس الدليل اعم من ان تكون معينة كما في المناقضة او بهية كما في غيرها فان
 قلت كيف يصح قوله او المنع طلب الدليل مع ان النقص والمعارضة ليسا بطلب الدليل قلت الطلب على المقدمة البهية
 فيها ايضا موجود فان قلت لو كان هكذا لم يصح جواز النقص والمعارضة باثبات المقدمة كما في المناقضة قلت هب لكها

الضمير راجع الى المدعى

الضمير راجع الى المدعى

المراد من قوله

المراد من قوله

لما كانا يريدان على المقدرة الغير المعينة لم يكن الجواب باثبات المقدرة المعينة قاطل فيه فانه دعيون وان حمل الكلام على المشهور
لا يمكن ان يراد من المنع المعنى الاشم شامل للاسوة الثالثة لان المدعى يعارض في المشهور وكيف يصح لغيره بالمدعى
من المناقضة وتطبيق الدليل بتقييم المقدرة بالمعينة ويكون المعنى لا يراد المناقضة على انقل المدعى الامحازا اذا المناقضة طلب الدليل
على مقدرة معينة من الدليل يردع ان تخصيص المناقضة بالذكر بالنسبة الى النقص ليس بجديد وينع بان ورد النقص على النقص
والمدعى طيل بجواب المناقضة فانها تور عليها كثيرا فذلك تعرف بحكمه وانه لو اراد المدعى الدعوى المجردة عن الدليل يراد للمنع
المنع الاشم وتطبيق الدليل عليه بجميع المقدرة مشهور في الكلام على المشهور او على التحقيق لان الدعوى المجردة لا تعارض في المشهور
البيان وان اراد من المدعى الاشم الشامل فان لو حقه العموم واخذ الشئ المطلق يكون كالمشق الاول وان لو حقه من حيث هو
يعني مطلق الشئ يصح معنى كل من الشقين فاحفظ هذا لتفصيل فانه تفصيل طيل لم يستفد احد به من ارباب التحصيل ومشرح دابر
في هذا المقام نزل الالزام لا اذكره خوفا للتطويل لما فرغ المصنف رح من بيان احوال قبل الاستدلال شرح في احوال بعده
فقال فاذ استقلت به منع اي فاذا اوردت الدليل على عواك منع الدليل بالثبوت خرابية وتقدره على اقاله المشقة لا بد
اذا عرفت جميع ذلك من انك لو كنت ناقلا يطلب منك الصحة ولو كنت مدعيا يطلب منك الدليل لا يمنع انقل
والمدعى الامحازا ما عرفت انك اذا استقلت الخ اقول في التطويل بلا طائل احسن ان يقدر كذا اذا علمت ان الدليل يطلب
منك لو كنت مدعيا فاعلم انك اذا استقلت به منع وانما قال المصنف اذا ولم يقل حتى لانه قد يورد الدليل بحيث يكون نقطة
كلها بديهية واتجاه كذلك فلا يرد عليه اراد من الابداعات الثالثة فلا يصح كمنه من البديهية للمكايه كذا فاذ شرف الحفقتين
في منية اذ اورد الشايع المكلول ان المصنف انما اختار استقلت على اتمت اشعار بان المنع لا يتوقف على سماع الدليل
تجاء اقول في غير مناسب لقوله او نوقض او عارض لان المنقضى المعارضة لا تكونان الا بعد تمام الدليل اتفاقا كما
سنبينه ان شاء الله تعالى على ان استقال الدليل يكون من بدو لفظ الدليل مع ان المنع لا يراد الا بعد تمام مقدرة من
مقدرات الدليل اتفاقا ومع قطع النظر عن ذلك نقول الاصح ان المنع ايضا ينبغي ان يكون بعد تمام المستند الدليل
كما منقضى المعارضة فان اختيار الاشعار الى غير المختار في كلام البحر الذخائر ليس بمختار عند ارباب الاختيار ومنفتح المرام ان المدعى
اذا استدلل على عداء بعد طلب حكم من كان نظريا او اورد البينة ان كان بديهيا خفيا فان كان الدليل ادا البينة بحيث
يكون مقدرة كلها بديهية يستلزم للطلوب ايضا يكون كذلك لا يرد عليه اراد ومع ذلك لو اورد عليه مورد يسمى مجا ولا كورا
والا فيكون محلا لا يراد وهو منع ونقض عارضة لان السائل لما ان ينهم خلا في المقدرة البينة او لا الاول هو المنع وعلى الثاني
اما ان يكون يراد على المدعى او على الدليل الاول هو المعارضة والثاني هو النقص فواجب الحصر على المشهور وانما على هو مقتضى
فتقال ليراد اما ان يكون على المقدرة البينة او البينة الاول هو المنع والثاني اما ان يكون مع الشك في كونه والتخلف في الحال
او لا الاول هو النقص والثاني هو المعارضة وبذلك علم كل واحد منها وظهر ان المنع اراد على المقدرة البينة والنقص اراد
على الدليل في المشهور وعلى المقدرة البينة عند التحقيق والمعارضة اراد على المدعى في المشهور وعلى المقدرة البينة من مقتضات
الدليل في التحقيق واكتشف ان استناد المنع في قول المصنف منع الى الدليل غير محمول على الظاهر بل هو استناد مجازي في المعارضة

المراد بالواضح
المدعى في قوله
المراد بالواضح
المدعى في قوله
المراد بالواضح
المدعى في قوله

نية المرض الى ان الحسن ان يمنع الدليل بعد تعلمه لكنه ان يقول طلب الدليل على مقدرة من مقدرات الدليل بضرورة طلب
 الدليل على الدليل فهذا لا اعتبار بهندليا قول يمكن ان يرجع ضمير منع الى المقدرة والتميز كما اعتبار بها او كذلك فتميز
 نونض مع عرض يكون الكلام مبنيا على التحقيق كما لا يخفى ولما كان المنع متساويا لثبات المصنف اليها بقوله بعد او مع مع
 تقديره منع متساويا متساويا مع السند او منع مجزوا كان المنع او مع السند فالقسم الاول هو المنع الظاهري على السند
 والثاني المنع مع السند وانما قدم القسم العوي وهو المنع المجزى على القسم الوجودي وهو المنع مع السند بوجوه اول كثر
 وقوع المنع المجزى الثاني كون عدم اطلاق في المحاورث الثالث كون عدم مقدما وجودا على الوجود الرابع كون المنع المجزى
 عن السند كالمفرد بالنسبة الى المركب المفرد مقدم على المركب الخامس ان في المنع المقارن مع السند تفصيلا او رده بقوله
 ولا يدفع السند اه فلو قدم الثاني يلزم ما انفصل بين القسمين لذكر التفصيل مقارنا مع القسم الثاني او بين القسمين ليفصله لذكر
 بعد والسند لفتحين عند الظاهر هو ما ذكره المانع لتقوية منه سواء كان مقويا له في نفسه او لا وبسبب استند ايضا وعرفه القائل
 السمرقندي بما يكون المنع مبنيا عليه بضرورة عليه لا يصدق على السند الاخص لانه ليس بمنه لثبوت الاخرى بانه جازا متفاره
 مع بقا المنع وعرفه شريف التحقيق رج بما يذكر لتقوية المنع وپر وعلينا ان المنع لفظ مشترك فلا يحسن استعماله في التعريف
 ويدفع بان المنع وان كان مشتركا لكنه معروف في الغنى لاخص فلا باس باستعماله لوضوح المراد وبهذا يدفع ما اورده
 يصدق على دليل المعارض من الشا به للنقض الاجمالي وعرفه الشارح التبريزي بما يذكر لتقوية المنع بزعم المانع وانهما زاد
 قوله بزعم المانع لانه ان اللام الداخلة على التقوية لمعاقبة لا لغرض والافهم يحجج اليه والفاظ السند ثلثه لم لا يجوز ان
 لا وحياله كذلك كما يقال لا نسلم ان كذا لا يجوز ان يكون كذا ولا نسلم ان كذا كيف ولا نسلم ان كذا وحياله ان كذا قالوا اقول لا نسلم
 ان كذا لفظا سندا في اللفاظ الثلاثة مع انه ليس كذلك بل كل يودي موداها فهو معدود فيها نفسا عليه الفاضل الجوهري وقد يذكر
 لتقوية سندا لفظي كما قيل لا نسلم ان كذا لا يجوز ان يكون كذا وكذا لان الامر كذا ثم السند على اثنين صحيح وفاسد
 هو سندا المنزوم فخر المقدرة المنوعة فيكون اخص من نقيض المقدرة المنوعة او مساويا اليه الثانية الثانية ما هو سندا كذا فيكون اعينه او
 مساوية مثال السند مساوي لنقيض المقدرة المنوعة ما اذا قال المعلن في سنده لانه هذا انسان فمنع لنا نقيض قال لا نسلم ان انسان
 لم لا يجوز ان يكون لا اطلاقا عدم كونه باطلا سندا مساويا لعدم كونه انسانا الذي هو نقيض المقدرة المنوعة اي هذا انسان مثال سندا
 من نقيض المقدرة المنوعة ما اذا قال السان في المثال المذكور لا نسلم ان هذا انسان لم لا يجوز ان يكون فاسدا فكونه فاسدا سندا
 خاص من عدم كونه انسانا مثال سندا لنقيض ما اذا قال السائل في المثال المذكور لا نسلم ان انسان لم لا يجوز ان يكون لاننا نساكن
 السند المبين لنقيض المقدرة المنوعة ما يقال ان كانت المقدرة هذا ليس بالانسان مثلا لا نسلم ان ليس بالانسان لم لا يجوز ان
 يكون فاسدا والسند الاصح على اثنين احدهما الاصح عموما ومطلقا والثاني الاصح عموما من جهة مثال الاول ما يقال في المثال المذكور لا نسلم
 ان انسان لم لا يجوز ان يكون غير ضاحك فان كونه غير ضاحك اعم من عدم كونه انسانا مطلقا ومثال الثاني ما يقال
 فيه لا نسلم ان انسان لم لا يجوز ان يكون بفيض فانه كونه بفيض اعم من عدم كونه انسانا من جهة وما فرغ المصنف من بيان
 اقسام المنع اراد ان يشيع في بيان دفعه ولا بد قبل الخوض في المطلوب من التيسير فاسمع انه اذا ورد المورد والنقض

سلطان محمد علی خان
البرادری و برادری
پیشوئی

[illegible]

المراوية مولانا
عبد الباقى جعفر
صاحب الادب
الباقية والباقي
الباقية ١٢

المنفصلة على دليل العقل يحتاج الى جواب ودفعه ولم طرق بعضها مقيده وبعضها الاول اثبات المقدمة المنوعة يعني اذا
 المناقض طلب الدليل عليها فالمستدل بحجبه بايراد الدليل عليها ليندفع منه وبعد اثبات المقدمة المنوعة بل بحجبه الثبوت
 بيان الخلل في سند المنع او لا يجب بل يحسن فذهب طائفة الى الوجوب يستند بهم في ذلك لما اوردوا العقل الدليل فلم
 يدفع السند لبقى معارضه مع دليله فاما ينفع الاثبات الابدع الدفع ومنه البعض ذهبوا الى الاحتسان لان غرض المانع انما
 هو طلب الدليل على المقدمة وهو يتم بالاثبات ولا انقياد الى دفع السند وانما كونه معارضا فام عارضه تمنع اذ ليس مقصود
 المناقض بسند المعارضه بالآخرة بل انما اوردوه لمحض تقوية منزهة فاما اثبت العقل المقدمة لا يضر تقابل السند نعم لو حصل السند
 معارضه بان يقيم المانع بعد اثبات العقل المقدمة يدفع بما يدفع بالمعارضه وهو خارج عما نحن فيه الثاني لا يرد على السند
 بمنه بان يطلب الدليل على السند ان كان نظريا والتبني ان كان بدويا خفيا وهذا غير صحيح لان المنع طلب الدليل
 على المقدمة ولا مقدمته في السند ولو صح فلا يفيد الا لا يحصل بمنه الا دفع السند والمطلوب ان يثبت المطلوب بدفع
 لا يدفع المنع حتى يثبت المطلوب قول ولعل هذا مراد من حكيم بعدم افادة منع السند فلا يرد عليه اورد بعضهم من
 ان الحكم بعدم افادة منعه انما يصح لو صح المنع مع انه لا يمكن وروده الثالث لا يرد على ما ذكره تقوية السند كما لا دليل له
 لا يفيد لان بدفع مقوى السند لا يدفع السند المقوى للمنع فلا يثبت المقدمة المنوعة ولا يحصل المقصود وهذا لو اورد
 العقل لا يرد كما المنع على مقوى السند لا يجب على المانع اثبات لعدم الاحتياج اليه فان منعه لا يدفع بدفع السند فضلا عن
 دفع مقوى السند الرابع لا يرد على السند باطلاله وهو لا يفيد الا اذا كان السند مساويا لنقيض المقدمة المنوعة على سياتي
 ولما كان الطريق الثاني والثالث غير مقيدين ولم يكن في الطريق الاول شبهة وكان مبنى هذه الرسالة على الاختصار
 والاقتصار على الضروريات اقتصر المصنف على بيان الطريق الرابع فقال لا يدفع بصيغة المضارع المجهول او بصيغة
 الغائب الضمير الى المستدل اقول ويمكن ان يكون على صيغة المضارع المعلوم حاضر والمخاطب به هو المخاطب لا المخاطب
 السند اذا اورد مع المنع في حال من الاحوال الا اذا كان مساويا للمنع اي لا وقت كونه مساويا للمنع اي لنقيض المقدمة المنوعة
 لان مساواة السند وغيره من النسب انما هي بالنسبة اليه لا يقال من اعتبارها باعتبار خفا والمقدمة المنوعة فغير معقول فبهذه
 توجيهان للتوجيه الاول ان الدفع في قول المصنف اعلم من منع السند وبطلاله وح حذف شيء فيما بعد خروفت الاستثناء
 ويكون نقده بغيره كذا لا يدفع السند لا بالمنع ولما لا يبطال بمنه انه لا يفيد دفعه الا اذا كان مساويا للمنع فمح يدفع بالابطال
 والمعنى لا يفيد دفع السند سواء كان خاصا او عاما او مساويا مطلقا الا اذا كان السند مساويا لنقيض المقدمة المنوعة فمح يفيد
 دفعه باطلاله وانما منعه فلا يفيد مطلقا فهذه ثلث دعاوى الاولى ان منع السند اعلم من ان يكون خاصا او عاما او مساويا
 لا يفيد الثانية ان ابطال السند المساوي يفيد الثالثة ان ابطال السند الاعلى والخص لا يفيد اما الدعوى الاولى فقد تقدم ذكرها في الاخرى
 فسياتي بيانهما التوجيه الثاني ان المراد بالدفع الابطال فقط لا يحتاج الى ما حذف ولا يكون في الكلام الا الدعويان الاخران ويكون
 ذكر المنع متروكا لان المنع على السند لا يمكن وروده اما ان دفع السند المساوي لنقيض المقدمة المنوعة يفيد فلان بدفع السند المساوي
 يدفع النقيض لا يستلزم دفع المساوي انتفاء مساويه وبدفع النقيض يثبت المطلوب لا محالة ارفاع النقيضين وهو المطلوب فان قلت

لا نسلم ان دفع السند المساوي يستلزم دفع النقيض فان ابطال احد المتساويين لا يلزم انتفاء الآخر نعم اذا ثبت كون السند
لنقيض المقدمة المنوعة يستلزم البتة لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزم و قد ثبت المراد من المساوي ما يكون معلوم
المساواة ولعل لا يبين ثبات التساوي عند دفع السند ولا يرب في ان انتفاء واحد المتساويين يستلزم انتفاء الآخر اذ علم التساوي
ولما ان دفع السند الاخص من نقيض المقدمة المنوعة لا يفيد فلان انتفاء الاخص غير مستلزم لانتفاء الاعم فلا يندفع النقيض
بدفع السند فلا يثبت المطلوب واما ان دفع السند العام لا يفيد فلان العام معموم مجامع لداصل الضا كما ان اشكال للنقيض
فبارتفاعه يرتفع اصل المقدمة ايضا فينهدم المرام ومن هذا ظهر دفع قيل من ان دفع العام يستلزم دفع الخاص فينبغي ان يكون
دفع السند العام مضيقا فبان لك من هذا البيان ان ابطال السند لا يفيد الا اذا كان مساويا للمنع كما افاد المصنف روح
فان قلت محض بطلان السند لو كان عين النقيض لا فادفعه ايضا بل هو على واقرى كما لا يخفى قلت لما علم حال السند
المساوي من ان ابطاله يفيد علم حاله بالبطون الاولى والطرز الاجلي تبقى ههنا امر وهو ان دفع السند الاعم ايضا يفيد اذا كان
بين السند ونقيض المقدمة المنوعة عموم بخصوص مطلقا وبينه وبين المقدمة المنوعة عموم بخصوص من وجه كما ان قال
المعلل هذا انسان فمنع المانع مستندا بقوله لم لا يجوز ان يكون غير ضا حاك بالفعل فكونه غير ضا حاك بالفعل اعم من وجه
الانسان واعم مطلقا من كونه لا انسانا فان ابطال المعلل مثل هذا السند الذي هو اعم من النقيض مطلقا لا فادفعه لانه يحيط بالشر
ضرورية ان ابطاله العام مطلقا يستلزم انتفاء مطلقا ولا يلزم ههنا ابطال عين المقدمة لان ابطال الاعم من وجه يستلزم انتفاء
الاخص من وجه فبطل حصر كلام المصنف الا ان يقال انه تركه بوجه المشهور من ان ابطال السند الاعم غير مفيد من غير تفصيل
وههنا مسائل للبدن الوقوف عليها المسئلة الاولى ان المنع كما يرد على المقدمة العينة الواحدة كذلك يرد على كلتا المقدمات
وح فقد يكون منع المقدمة الثانية بعد تسليم مقدمة الاولى وقد لا يكون وقد يكون الترتيب ملحوظا بين المنصين وقد لا يكون
المسئلة الثانية انه قد يضر المنع للمانع بنفسه بان يكون او لا معللا على تنهي ثم صار مانعا على مقدمة مما عارضه المعارض مما عارضته
الغلب مستعرف تقريرا المسئلة الثالثة قد يضر المنع للمنع كذلك في صورتين الاولى ان يكون معلل قد اور المقدمة
التي لا يحتاج اليها احتياجا شديدا حتى اذا تعفت من السمين يتم الدبس فمنع الشاخص على المقدمة كذلك لا يضر مستدل الثالثة
ان يكون انتفاء المقدمة المنوعة مستلزما للمطلوب فلا يضره نفي باين الصورتين لا يحتاج المعلل الى ان يثبت المقدمة بل له
ان يقول لو كانت مقدمتي حقه فيها والا فلا يضرني فان مطلوبي يثبت بدون ذلك المسئلة الرابعة انه ندب توقف المانع
الى تمام المعلل الدليل هو الاصح لتوقع اثبات المقدمة النظرية من العلل بعد تمام الدليل فيقع بالمنع قبل تمامه بخبره والتردد
قلت كيف يتوقع ذلك من العلل المانع ليس موجودا قلت يتوقع ذلك منه بفرطه المانع وان لم يكن المانع موجودا كانه
يخيل انه موجود وقد تنزيت الكتب الهندسية والحكمة باثبات الصغرى وحقق الكبرى قبل ان ينعما مانع ومن ههنا ظهر
فساد ما قال الفاضل الجوزي في الابحاث الباقية باننا لا نسلم ان السند يثبت المقدمة بعد تمام الدليل كيف ويكون
قبيل الفضول في العارضة بل بعد عتبا لكونه من قبيل نزع الخلق قبل الوصول الى المار انتهى قيل لا يتوقف المانع الى تمام
المعلل عليه لان الظاهر من حاله ان لا يثبت المقدمة قال الامام الرازي في شرح عيون الحكمة ان الاول نذهب لتأخر

بما لا يحتاج اليه
المراد من قوله
في الدين الربا
انه

والثاني منه سبب القبول والاشبه عندي ان ذلك السبب حال الشك في هذا الجاهل كذا ينبغي ان يشرح المرام على ما يقتضيه
ولما فرغ المصنف من بيان المنع شرع في بيان النقص الاجمالي فقال لو نقص بالتخلف اعلم ان النقص يستعمل في ثمة معان
الاول القبح في جامعته التعريف وما فيه بان يقال هذا التعريف ليس صحيحا لانه ليس على نوع او ليس بجامع الثاني طلب الدليل
على المقدمه المعينه الذي هو المنع الثالث هو ما يعرف بالنقص الاجمالي وكثيرا ما يطلق لفظ النقص على الثاني مقبلا
بالنقص على الثاني الثالث بالاجمالي والمراد بهما المنع الثالث قول الاول اضافته الى الدليل فيكون الثاني لاطلاقه من قيد التفصيله مقابلته بالمنع
والتفصيله بالتخلف فلا يرد ان النقص لفظ اعم فامى معنى يراوه هنا وعرفوه بان ابطال الدليل الذي ورد له المستدل بوجه متمسك بشي سهل على
فهو يراوه على الدليل بوجه علة التحقيق على المقدمه لا بعينها وطريقه ابطال الكل فمن فسره بان ابطال المقدمه لا بعينها نظر في تحقيق ومن
باطال الدليل بغير تمام نظر في الصوره نظاير القول في الدليل على نساو الدليل في اعلى النقص الاجمالي وهو قد يكون بالتخلف يقال ليكم غير صحيح لا يتخلف
عن المدعى فانه يوجب في الموضوع الكذائي ولا يوجب هناك المدعى وقد يكون لزوم المحال بان يقال ليكم غير صحيح لا يستلزم
فان قلت لما كان الشاهد على تبيين فالتفاه المصنف على التخلف تخلف عن الواقع قلت الاكتفاء بكثرة وقوع التخلف وقلة
وقوع الآخر على انه يمكن ان يقال ان المراد من التخلف تخلف لازم من لوازم الدليل فيشتمل كلا الشاهدين وفسر لفظ السهمه
بقوله هو تخلف الحكم عن الدليل اقول المراد من التخلف لا بد وان يكون المدعى المقوى لا المعنى اصطلاحى فانصح لا يصح
والشاهد عليه اضافته الى الحكم مصرحاً فلا يرد عليه او رد ان النقص لا يختص بالتخلف نعم يرد عليه ان النقص صفة للمناقض تخلف
الحكم صفة للحكم فاصح محل الجواب عن النقص ليس بمعنى البنى للفعال بل هو معنى البنى للفعول فيكون معناه كون الدليل مقبلاً على تخلف الحكم عن
الدليل فان قلت النقص بمعنى البنى للفعول صفة للدليل وتخلف الحكم صفة للحكم فتفاوت الخدمه فتعريف قلت تخلف الحكم وان كان صفة للحكم تخلف
الحكم عن الدليل صفة للدليل البنى فاصح محل تفسيره انه قد عرفه الله بضم المعنى من اللفظ فاورد عليه بانه ان اريد بالضم معنى المصدر المعلى
فهو صفة الفاعل تخلف الدلالة فانها صفة اللفظ فلا يصح محل ان اريد بالمعنوية فهو صفة المعنى والدلالة صفة اللفظ فاجابوا عن اختيارنا في
بان المعنوية وان كانت صفة للمعنى لكن معنوية المعنى من اللفظ صفة لللفظ قطعاً فيصيح محل هذا على اى كثر ثم انا على اى ان تخلف الحكم
فامثال هذه الكلمات من مسامحات القوم واهنا مطالب لا بد من الاطلاع عليها المطالب الاول ان النقص لا يتقبل
الشاهد بخلاف المناقضة فانهما سمع بدون سند ايضا والفرق بينهما الوجه الاول ان لا يراوه على المقدمه المعينه بالطلب
فما صلا ان هذه المقدمه غير ثابتة عندنى الطلب منكم الدليل عليها وهذا لا يحتاج الى المقوى واما النقص فهو دعوى ابطال الدليل
والدعوى لا تسمع بدون البينة فلا بد من دليل وهو الشاهد والوجه الثاني ان السائل اذا منع على مقدمه معينه يعلم المعلن ان
ايراه في المقدمه الفلانية فتفكر في دفعه باثباتها وغيره فلا يحتاج الى المقوى واما النقص فهو ايراد على الدليل مجموعته بدون تعيين مقدمه
من مقدماته فبالنقص الجبر وحده المستدل لعدم علمه بان غل في اية مقدمه حتى يستغل بدفعه فيحتاج الى الشاهد او رد عليه
بان النقص الاجمالي ايضا قد يوجد غير شارب في اذا كان نساو الدليل بدعيها فان قلت ماذا يريد من بدعيه فساد الدليل ان
اريدانه قد يكون بدعيها عند المعلن فذلك امر غير معقول ان رادانه قد يكون بدعيها عند الناقض منسليم لكن الاحتياج الى الشاهد
انما بالنسبة الى المعلن قلت المراد من كونه بدعيها كونه بدعيها في الواقع بحيث يعرفه كل متفطن بارع من المتكلم ومسامح ويجوز

قد اوردناه
محمداً
السهمه
في
المراد من
اللفظ
فانصح
لا يصح
والشاهد
عليه
افادته
الى
الحكم
مصرحاً
فلا يرد
عليه
او رد
ان
النقص
لا
يختص
بالتخلف
نعم
يورد
عليه
ان
النقص
صفة
للمناقض
تخلف
الحكم
صفة
للمحكم
فاصح
محل
الجواب
عن
النقص
ليس
بمعنى
البنى
للفعال
بل
هو
معنى
البنى
للفعول
فيكون
معناه
كون
الدليل
مقبلاً
على
تخلف
الحكم
عن
الدليل
فان
قلت
النقص
بمعنى
البنى
للفعول
صفة
للدليل
وتخلف
الحكم
صفة
للمحكم
فتفاوت
الخدمه
فتعريف
قلت
تخلف
الحكم
وان
كان
صفة
للمحكم
تخلف
الحكم
عن
الدليل
صفة
للدليل
البنى
فاصح
محل
تفسيره
انه
قد
عرفه
الله
بضم
المعنى
من
اللفظ
فاورد
عليه
بانه
ان
اريد
بالضم
معنى
المصدر
المعلى
فهو
صفة
الفاعل
تخلف
الدلالة
فانها
صفة
اللفظ
فلا
يصح
محل
ان
اريد
بالمعنوية
فهو
صفة
المعنى
والدلالة
صفة
اللفظ
فاجابوا
عن
اختيارنا
في
بان
المعنوية
وان
كانت
صفة
للمعنى
لكن
معنوية
المعنى
من
اللفظ
صفة
للفظ
قطعاً
فيصيح
محل
هذا
على
اى
كثر
ثم
انا
على
اى
ان
تخلف
الحكم

لما اولا في بيان كماله في الدليل المسموع ان لا يكون فسادا بهيما واما ثانيا فبان لما كان فسادا بهيما يتعين المقدمه
 فيدخل في المناقضة ولما فساد الدليل بدون تعيين المقدمه فلا يكون بهيما الا باعتبار بداهة التخلّف او لزوم الحال
 ح الى الشاهد وهو المطلوب المطلوب الثاني ان النقص لا يرفع الا برفع الشاهد ولذا في طرق الطريق الاول منع تنازع الدليل للحال
 كما في المتن من مثاله اذا قال اهل الحق حقيقة الحق ثابتة واستدل عليه بان حقيقة الحق حقيقة شئ من الاشياء وحقائق الاشياء
 ثابتة فيصور عليه بالنقص الاجمالي بان يقال لو صح الدليل بجميع مقدماته لصح قوله حقائق الاشياء ثابتة ويلزم من صحتهما
 الحال ان حقائق الاشياء لو كانت ثابتة فاما ان يكون ثبوتها ثابتا او لا على الثاني يلزم كون الحقائق ثابتة مع عدم ثبوت
 ثبوتها وهو محال على الاول تحكم في ثبوت البشوت وهكذا في تسلسل قيد الاستدلال بان محال ليس يلزم لانها متناهية الشوق
 الثاني ونقول انما يلزم الحال لو كانت حقيقة الوجود حقيقة وليس كذلك فانها اعتبارية وتسلسل في الاعتباريات
 ليس محال لانها ينقطع بالقطع الاعتبار على ان ثبوت البشوت بعد ثبوت البشوت فلا يلزم التسلسل محال الطريق الثاني منع تنازع
 الزم بان ما يلزم به محال كما نقول فعله بدخلون له تعالى مستمسا بانه فعل العبد وكل فعل العبد مخلوق له تعالى فيصور عليه
 قبل العنصر في الاله الى ان فاعل افعال العباد والعباد والنقص بان يقال لو صح ليلكم بجميع مقدماته لصحت الكبرى وهو قوله فعل العبد
 مخلوق له تعالى فيلزم الحال ان الزنا وغيره من الافعال البشوت فعل من افعال العباد وهو صحيح فان كان خلقه من المعبود الحق لزم ان تصاحف
 بالقياس لان خلق القبيح قبيح وهو محال فتدفع بان ما يلزم وهو خلق القبيح ليس قبيح ولا يضر في نسبتها الى تعالى فما القبيح اكتساب
 القبيح وخلق من المخلوق والافعال فما لزم ليس محال ما هو محال ليس لزم الطريق الثالث منع وجود الدليل في صفة تفوه النسخ
 بجهانها فيها فلا يلزم التخلّف كقولك الصوم فليس بشر ما لانه فعل مفوت لما ساك فعل مفوت لما ساك فليس عليه بالنقص بان الدليل موجود
 الناس في الحكم ليس موجودا في جواب بان الدليل اهلنا ليس موجودا لان شرب الناس في منسوب صاحب شرع الا ترى الى قول النبي
 صلى الله عليه وآله على انه وسلم سقاك الله الحديث في حق الناس في علم يوجب هذا الفعل المفوت لما ساك الطريق الرابع القول بوجود
 الحكم بوجوده في صفة ادعى انهم فيها تخلف وانما لم يظهر بوجود المانع فلذلك عمل المور والتخلّف بمثاله ما نقول ان خارج من غير
 السبيلين بان قضى للوضوء لانه نجس خارج من بدن الانسان كل ما هو كذلك فهو ناقض فيتوجه عليه بان الدم الذي يسيل جميع
 صاحب الحج السائل يصدق عليه نجس خارج من بدن الانسان فتحق الدليل مع عدم تحقق المدلول لان خففته فاما كون
 يجوز الصلوة مع سيلانه فتدفع بان الحكم هو كونه ناقضا للوضوء ايضا موجودا ههنا لكنه لم يظهر في الشارع مانع وهو تكليف لا يطاع
 ما دام الوقت لانه لو اظهره وقع المكلف في الحج العظيم وقد قال الله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها المطلوب الثالث ان اجرا الدليل
 من الناقض لا ثباتا يتخلّف لا يلزم ان يكون بعينه بل قد يكون بغيره وخصاصة المطلوب الرابع ان الشاهد من حيث هو شاهد
 قد يكون نظريا يحتاج الى الدليل وقد يكون بهيما خفيا يحتاج الى التبين المطلوب الخامس ان قد ينقص الدليل بان توجد مقدمته
 وتضم مع المقدمه الاخرى الحق فيلزم من اجتماعهما الحال ومنشأه ليس الا مقدمته الدليل المذكور لان المقدمه الاخرى تضمنت
 حقيقتها فان قلت يجوز ان يكون المقدمتان حقيقتين وانما في الحال من المجموع من حيث المجموع قلت الكلام في اذا كان لا يقف
 عليه النتيجة من الصفة وغير ما صحته المطلوب السادس ان النظر فيكون انه يجوز ان يور والنقص على حكمه ادعى فيه العبدية لكسنت

يرجع الى المنع بحيل دعوى البداهة كالل دليل ما ذكره اثبات النقض كما سند ويرد عليهم ان الاول انه كيف يمكن ارجاعه الى المنع فالمنع
 طلب الدليل على المقدمه المعينه وههنا لا دليل لا مقدرة حقيقة اثباتي انه كما يمكن ارجاعه الى المنع بحيل دعوى البداهة كالل دليل كذلك
 يمكن جعله من افراد النقض الاجمالي بحيل دعوى البداهة بتمترية الدليل كذلك بحيل وارجاعه الى المعارضة بحيل ما ذكره النقض اثبات
 نقضه فليلا معارضا لدعوى البداهة التي هي كالل دليل على دعوى المدعي تخصيص الحكم بوجوهه الى المنع بحكم حيث كما لا يخفى بهذا سبق
 ان بفصل المتأرب وبين المطالب لما فرغ المصنف من بيان المنع والنقض شرع في الباقي فقال او عورض اعلم ان المعارضة
 ايراد ما على الدليل على المدعي على اختلاف تفاسيرها كما استفتت عليه قد علمت ان التحقيق ان الاسئلة الثلاثة مشتركة في انها
 ايرادات على المقدمه لكن في المنع لا بد من تعيين المقدمه وفي غيره لا فان بنى الكلام على المشهور في عدم تطابق مراجع ضارر
 التوابع مع مرجع المعطوف عليه فلا بد من ان يرجع ضمير قوله منع الى الدليل او المقدمه على ما ذكرته سابقا فليس فو قرض الى الدليل
 وضمير عورض الى الدليل والدعوى **فأقول** الاوجهان يرجع كل من الضامرات الى المقدمه تبادل ما يتوقف عليه صحة الدليل ليكون
 الكلام مبنيا على التحقيق او يقال ان الضامرات الثلاثة راجعة الى الدليل فيكون الكلام من تنبيل المجازي في الاستناد بدليل الخلفات
 لهذه العبارة معان الاول ان الخلفات مصدر بمعنى اسم الفاعل المعنى او عورض بدليل اقامه الخصم الخالف الثاني ان اضافته
 الدليل الى الخلفات بيانية والمعنى او عورض بيل هو مخالف لدليل المستدل الثالث ان الباء زائدة وتبين لفظ اقيم وما يتا
 فالمنع او عورض اقيم بيل الخلفات الرابع ان يجوز بعد الباء قبل المجرور لفظ الاتاقية فالمنع او عورض باقاة دليل الخلفات الخامس
 ان يكون اضافته الدليل الى الخلفات لا في ملائمة والمنع عورض بدليل بيل على خلاف ما اقام الحلل الدليل عليه المعارفة تفسر على
 المشهور باقاة الدليل متعابلا بيل المستدل وعلى الاثر باقاة الدليل على خلاف ما اقام المدعي الدليل عليه القراء بالخلاف
 ما يغاير دعوى الحلل تغاير ما والا نزم ان يكون المستدل على قدم العالم معارضا لمثبت وجوب وجود الواجب لوجوده مع انه لم
 يترسب ليدخل المراد ما يتا في مطلب الحلل اعلم من ان يكون نقيضا لمطلوبه او يخص منه او ساء ياله لانه اذا اثبتت المورود احدا
 من هذه الامور يلزم نفى المدعي ولذا فسر ما من فسر بانفي المدلول بعد اقامته الحلل الدليل عليه ولا يجوز ان يكون مدعى المعارض
 اعم مطلقا من مدعى المدعي اذ لا يلزم من اثبات الاعم ثبوت الاخص الذي هو نقيض المدعي حتى ينتفي مثال الاول ما اذا استدلى
 الحكيم على كون العالم قديما بان العالم مستغن عن الموروث وكل ما هو كذلك فهو قديم فعارضه النظم دعيا بعدم قدم العالم بانه متغير
 وكل متغير ليس بقديم فدعوى المعارض الذي عدم قدم العالم لنقيض لدعوى المستدل الذي هو قدم العالم
 ومثال الثاني ما اذا استدلى الشافعية على ان الترتيب في الوضوء فرض بان السد فاعلى
 ذكر غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس من باب جرت الواو فيعلم ان تقديم المقدم وتأخير المؤخر فرض
 فعارضت الحنفية بالاستدلال على سنة الترتيب فدعوى المعارض الذي هو كون الترتيب
 سنة اخص من نقيض دعوى الشافعية الذي هو كونه ليس بفرض ومثال الثالث
 ما اذا دعى احداهما انسان استدلالا بانه ضاحك وكل ضاحك انسان فعارضه الخصم
 مثبنا بانه حيوان غير ناطق فدعواه ساء لنقيض الدعوى **أقول** ولهم مبيها

انها فان يكون اذا
 كان التوار وتوضو
 فترتيب ليس
 كذلك فانه
 مطلق الجمع
 فذا يعيد الآية
 ما وعوه ١٣

تسليم المعارض ليس المستدل سورا كان حقيقته كان يقول ليكم حق ميثت مطلوبكم لكن عندي ما يعارضه او بحسب انظاركم
لا يتغير عنكم بتعدله وجوبه ام شيئا بعد التسليم لا يشترط التسليم مع عدم اشتراط عدم التسليم الثالث هو الاظهر كما ظهر
على من افكر المقصد الثاني المعارضه في الدلائل العقلية اعلم من ان تكون طينة او قسطنط والدلائل العقلية الباقية راجعة
الى النقض فتسمى بالمعارضة فيها النقض مع دون التقليلات الطينية بهذا يفهم من كلام بعض الفضلاء في شرح الآداب الشرعية
وقد اطلت الفاضل الجعفرى في الابحاث الباقية في هذا المقام الكلام كما هو دأبه وكذا لا يسمع المقصد الثالث من يجوز المعارضة
بالبداهة على الحكم الذي ادعى فيه البداهة بان يقول السائل اودعتم بداهة ليقضه خلافة بداهة العقل اتم لان شرب في طلب
البعض انه لا يجوز اذ لا بدني المعارضة بل في كل من الاسئلة الثلاثة من وجود الدليل فهنا الدليل منتف من جابني للعقل
والسائل لا يظن بوجوده وانما جواب عن الاول انه ان اريد ان لا بدني المعارضة وغيره من وجود الدليل الصريح الحققة فمنسوخ
كيف وكل من الاسئلة الثلاثة ترد على التبنية ايضا وان اريد اعلم من انك فعدم وجوده خبر مسلم لان ادعى البداهة نائب
الدليل كذا وقع الاصل في انه ان يجوز المعارضة بالدليل على الحكم الذي ادعى فيه البداهة كان يقول السائل اودعتم بداهة
يدل الدليل على خلافه وكذا في جواز المعارضة بالبداهة على الحكم الذي بين بداهة بالدليل كان يقول المدعى هذا الحكم من ابداهة
لكونه من المشاهدات فيقول المعارض خلاف ما اودعتم ميثت بالبداهة المقصود الرابع ذهب اهل الى عدم جواز المعارضة على الباقية
لعدم نفيها لانه ان استدلال المدعى على مطالبة وعارضة انضم بدليل سقط دليله فان عارضة العقل او رد عليه دليل اخر اسقطه ايضا
وبدليل انضم وكذا رتبة ان استدلال اذ استدلال بدليل اخر يسقط دليل انضم لا ان يسقط دليل انضم فالحق التحقيق بالقبول هو جواز
لان الدليل الثاني انه يكون سلم عند المعارض من الدليل الاول فيثبت المدعى به ولانه يجوز ان يكون الدليل الثاني ظاهرا
للاول فيكونان معا مثبتين للمطلوب وهو المدعى به كمرته في زير الاحوال المشتركة بين الاسئلة يجوز توجب الاسئلة الثلاثة
من النقض والمنع والمعارضة على التبنية ايضا والقائمة فيه عدم ازالة خفاء المدعى لان المدعى كما انه يحتاج الى الدليل في ثبوته
ويمنع كل من الاسئلة الثلاثة عليه كذلك يحتاج الى التبنية في زوال خفاءه فيفسد ورد بما والفقول بان لا نفع فيه محلا بان لا يفتيه
من التبنية اثبات الدعوى حتى ايضا الاسئلة الثلاثة بخلاف الدليل فان الدعوى يحتاج اليه في ثبوته قول من خربت اذ لا يفهم
من عدم توقف الدعوى عليه في ثبوته عدم النفع لا يقال المقصود الاصل في اثبات المدعى ازالة الخفاء وقد يحصل باولى
ما كان كان كالفصله كما نقول ان اراد ان كل خصم يحصل باولى تامل فقصده بهذا القول عنه بغير تامل كيف وقد حصل به
الخفاء بالمثل فلهذا عن التامل ان لا يرد الجزئية او الاحمال منسليم لكنه لا يجدي نفعاً وقد يرد كل من الاسئلة الثلاثة على التبنية
الحقيقية باعتبار اشتغالها على ما عاينته كما اذا عرفت الانسان بالحيوان الناطق فهذا التعريف مشتمل على دعوى
ضميمة كقولك الحيوان الناطق مدله والحيوان مشتمل والناسط الفصل وهذا التعريف جامع مانع وانصح من الجرد وغيره كقولك فمحتاج الى الدليل
ان الحيوان ليس ولا علم ان هذا التعريف مطرد ولا علم واضح وغير ذلك وتقتضيان ان هذا التعريف ليس بصحيح لانه ليس بجامع مانع ولا يميز
باثبات خلاف ما ارداه المعروف فمحتاجان بين التعريف الآخر ويقول انما ذكره لكن المعارضة انما ترد على الجرد دون الرسوم لا مكان اجتماع
الحيوان فلا تعارض بين وتطرفي دور وما على الحدود وان التعريف الحاد الاول حدية الحيوان الثاني لان وهو حدية الحيوان غير مشموله لان نستعمل

المراد به هو ان
جسد العقل
الجوهرى
انه

المراد به هو ان
جسد العقل
الجوهرى

المسائل عليه ونشرت المحاول الأولى لما كان السند لا يستصعبا لتوقفه على اطلاع الذاتيات وتفسير الجنب من لفصل من بعض
 العام والخاصة وهو أمر متعسر لتعريف الاعتراف وكذلك يرد كل منها على التعريفات الاعتبارية بالاعتبار المذكور وإنما أجب
 في ورودها إلى اعتبار احتمال التعريفات على الدعاوى الضمنية لأن المناظرة لا تتعلق إلا بالحكم على سبق وأذليست الأحكام متحدة
 أجب إلى اعتبارها ضمنا وأورد عليه بأنه كما أن لنا دعاوى ضمنية في التعريفات كذلك لنا دعاوى على ضمنية فلم يرجع المسئلة إلى
 الدلائل وجيب عنه بأن احتمالها على الدعاوى ظاهر على أن أربابها إلى الدلول أولى من أربابها إلى الدليل لأن من نفى الدلول
 نفى الدليل بالعكس فيجوز إجاب عن المسئلة بتغيير الدليل وقدرة بتجويره بحيث لا يرد عليه شيء مما أوردته المورد ودفع المنع
 الوارد على التعريفات بحقيقة الحدى إذا كان على الحدى أو الجنبية أو الفصلية مشكلا لأنه لا يكون إلا بالاطلاع على الذاتيات وهو متعسر
 والحق أنه في الرسوم الحقيقية أيضا استعسر فقدان الاستيلاء بين الذاتيات والعرضيات فيجوز أن يكون الشيء الذي اعتقده
 عرضا عاما ضمنا والذي اعتقده خاصة فضلا عما وقع المنع الوارد عليها إذا كان على غير ما ذكر فليس يشكل كما أنه لا نفس في دفع
 النقص بالمعارضة الواردة في عليها ودفع المسئلة الواردة على التعريفات الاصطلاحية لاندفاعها بما يجزئ نقل من أصلها
 وغير ذلك وقد يرد للنقص على المقدرة العينية من دليل المستدل بأن يستدل على فساد دليلها والمعارضة باقاة الدليل على خلافها
 وكل في ذلك جدا فاما المثل الدليل عليها ليس بالنقص المذكور منا فتقتض على سبيل النقص والمعارضة مناقضة على سبيل المعارضة وإنما
 أدخلت المناقضة في الأهم لمشاركة المنع مع النقص والمعارضة المذكورتين في كون كل منهما كلاما على المقدرة العينية بالأسطة
 أو بواسطة وتبين من تقديم المناقضة إلى أن المنع هل تم على منسوب الحقل أو ذهب البعض إلى جواز ورود النقص والمعارضة على
 المقدرة قبل إقامة المثل الدليل عليها وفيه كيف يرد أن عليها بدون الدليل لأن النقص البطلان الدليل متمسكا بالشاهد والمعارضة أقامة
 الدليل على خلاف دعوى المدعى فلا بد من أن يكونا بعد أقامة المستدل الدليل للآن ليمحى الدليل من أن يكون ملفوظا أو نويا
 ولا يخفى أنه يختلف بعض ممنويعكم أو لأن المسئلة منحصرة في الثلاثة المنع والنقص والمعارضة ويرد بهذا إلى الغضب ويجوز
 عند الجمهور بلا ضرورة وهو أخذ منصب النكير كان يستدل التمثل على المنقول من نفسه والنقص والمعارضة من أقسام الغضب لأن
 منصب الكل أن يطلب من المثل احتياج اليك كما يكون في المنع ولو أضحى كان غاصبا المنصب لمدعى فيلزم من جوازها جوازها
 بلا ضرورة واللازم باطل فكذلك المنع واجب عندنا جوازها للضرورة لأن السائل قد لا يعلم المثل في المقدرة العينية من الدليل
 فيضطر إلى النقص ولا يعلم عدم صحته فيضطر إلى المعارضة والغضب مع الضرورة جائز عند التحقيق وثابتا أنه قد يتبع النوع الثلاثة
 فيختلف في أن يما يقدم فالجمهور على أنه يقدم المنع على النقص والمعارضة ثم النقص على المعارضة وجه تقديم المنع عليها أن المنع
 على منصب السائل الذي هو الطلب بخلاف أخوية ما فيها تجاوزه عن كتمانها كعليه أيضا نشاط المنع مقدم لأن مدعى المقدرة
 العينية دسار البائسين هو الدليل الجزر مقدم على الكل هذا على ما هو المشهور وأيضا المنع أيراد على المقدرة العينية والآخر أن يرد أن على
 البهمة وسؤال المقدرة العينية أولى من سؤال المقدرة البهية هذا على ما هو التحقيق أقول وأيضا المنع لا يحتاج إلى السند بخلاف النقص
 فإنه يحتاج إلى الشاهد بخلاف المعارضة فانها أقامة الدليل الأولى في المناظرة الاختصاص حتى لا يمكن أن يكون وهو في المنع فقط وجه تقديم
 النقص على المعارضة أن المقصود من النقص والمعارضة بيان المثل في المقدرة البهية لكن النقص يشمل عليه بواسطة أو يكون منسبه

مقدمة من مقدماته كان يقال هذه المقدمة لتخرج عنها واجواب عن على ما افاده شريف المحققين ان هذا لا يراد انما هو تبرك
الاولى لان غرض المعلن تيمم سوا كانت زائدة او لا والى الاول مما لا يعد من البحث وفيه ان كتب القوم من زينة بشل هذا
الايراد اقول من قسم الاسئلة الثلاثة لا يراد الا هم فلا مشاحة بخروجها الا يراد اسلوس ان لا يراد بانها انما يصح الدليل لو كان كذا
وهو ممنوع خارج عنها واجواب عن انه منع كذا مستلزام فهو دخل في المناقضة الا يراد السالغ المحل الذي هو عين موضع الغلط
يقال هذه المقدمة غلط ليس من محل فيها واجواب عن ان هذا الحكم غلط فانه دخل في المنع من حيث كونه ايرادا على المقدمة المعينة
وان تفارقا في ان المنع هو الطلب والمحل هو بيان موضع الغلط كذا قيل اقول فيه نظر لا يخفى وعندى انه ان كان مع الدليل
فهو راجع الى النقض والا فهو خارج عن البحث ولما فرغ المصنف من بيان مناصب السائل بعد اقامته المعلن الدليل على اوجاه
اراد ان يشيع في مناصب استدلال بعد ذلك فقال في المتن صرت بانها مما طلب الاستدلال الاول فحقق المرام اذا اور السائل
المنع على الاستدلال فجاوبا ما باثبات المنوع او دفع السند المساوي او غير الدليل وتحريره على امر ولا يمكن استدلال الاول على ان لا
على المانع شيئا من المنع والنقض المعارفة لا يطلب محض ليس بمرجع واما اذا اور والنقض الاجمالي فيمكن الاستدلال ان
يورد عليه بالنقض بان يبطل الشاهد باحد الشاهدين وان يمنع بان يطلب الدليل على مقدرة من مقدمات الشاهد ان يعارضه
بان يقيم الدليل على خلاف ما اقامه المناقض الشاهد عليه وكذا اذا اور السائل المعارضة فيجوز ان يمنع بان يطلب الدليل على
مقدرة دليل المعارض بان ينقض بان يكسر ابطال دليل المعارض متمسكا بشاهد ان يعارض بان يقيم الدليل الاخر على دعواه الذي هو
خلاف مدعى المعارض فتلخص من هذا البيان جواز منع النقض من نقضه ومعارضته وجواز معارضة المعارضة ومنعها ونقضها وطلب
جواز منع المنع ونقضه ومعارضته ومن ههنا يظهر ان المراد من المانع الواقع في قول المصنف السائل اعلم من المانع والمناقض
والمعارض فاما المعنى اذا اور السائل عليك هذا الاستدلال صد الاسئلة الثلاثة فان اور المنع فلا يرفع الا بما ذكرنا وان نقضه
او عارضه فصرنا ما لنا كالسائل الاول في اثنين الصورتين فان قلت لا يجوز المعارضة على المعارضة كما اذا صحته لك بالدليل
قلت قد عارضته فيما بالدليل اقول دلي لهذه العبارة توجيه آخر هو ان خطاب صرت الى السائل المعنى او انقضت او عارضت
صرت سمي المانع فنية اشارة الى ان المنع يطلق على كل واحد من الثلاثة ولما فرغ المصنف من شرح المقاصد اراد ان يشيع
في تمثيل بعض المقاصد فقال بان نقول ايها المتكلم فاجاب المجرور متعلق بقوله اذا حكمت او يقال هو خبر مبتدأ محذوف
بان نقول تصويرا ذكرنا بان نقول هو مثال للاشياء الستة من المقاصد المذكورة الدعوى الدليل المناقضة والنقض
والمعارضة وانتقل فان قلت لم تقصر على الثلاثة الستة قلت اراد ان يقتصر على الثلاثة المقاصد الالهية يعني الاسئلة الثلاثة ولما
كان الدعوى والدليل من مقدماتها وانتقل من اضداد الدعوى اور الاسئلة الستة اقول وما انظر لطلالان قول شاذ
البربري من انه شروع في تمثيل جميع ما سبق فتفكر المتكلم كلاما زلي المراد به الكلام النفس اعلم ان هذه المسئلة كثر الاختلاف
حتى وقع القتال الجدل فيها ولذلك سمى علم الكلام باقلايد علينا من ان تذكر امراض ورياء وان لم يكن المقام مقام
تحقيقها فنقول لكلام صفة منافية للسكوت الذي هو ترك التكلم مع القدرة وللافتة كالحرس هو على ضربين نفسي
ونفسي لانك اذا روت ان تكلم مع صاحبك بالامر والنهي او انجبر او غير ذلك بخطر يالك معنى ثم تجري الالفاظ العاد

المراد به هو ما
سئل عن شرطه

فداشدة الى ان
تفسير السائل
من مقدمة
الحكم الذي دعاه
السائل حتى ان
يخرج من الحكم
المراد به هو ما

فداشدة الى ان
ان يراد من ما
يسبق من المقاصد
في منع قول
لمن لا يحل

حديثة فشيئا فالاول هو الاول والثاني هو الثاني وقد افترقت الفرق في صفة الله تعالى فقال اهل الحق ان صفة
تعالى هو الكلام لنفسه قائم بذاته لا يسمي بغيره وجوبا بحدها واحدا لاكثر فيه بكونه امر او نورا او غير ذلك واما الكلام
اللفظي فهو حادث منقسم الى اقسام الكلام متدرج وترو عليه ابراءات لا بد من فهم الايراد الاول انه لو كان كلام الله تعالى
واحدا تسمى الكليات والكتب ويكون الكل امرا واحدا والرفع عنه ان اختلاف الكتب بحسب اختلاف العلاقات بعد وجودها
على نبينا صلى الله عليه وسلم وفي الازل صفة واحدة لاكثر فيها الايراد الثاني ان بعض كلامه تعالى امر وبعضه نهي وبعضه
البيان قسم وبعضه استفهام وهذه الاقسام لا يمكن في الازل ان يكون كلاما واحدا ولا يتصور وجود الكلام خاليا عن هذه
الاقسام وان كانت في الازل ان يكون الامر بما هو محذور والمجرى من مقتود وغير ذلك وكل ذلك من امور النقص والرفع عنه بوجه
ثلاثة الاول ان هذه الاقسام وجدت بحسب اختلاف العلاقات بعد ايجاد العالم وفي الازل لكلام حال عنها وكونها غير متغيرة
لا يتغير عند لا ترى ان الله تعالى ليس بمشبه بشيء من المخلوقات ولا بقدر المخلوقات على الفعل الواجب كما هو ذلك ترى
المتكلمين في الضلال بعضهم يقولون اليه تعالى وبعضهم يقولون له الملكان بعضهم يقولون بانه شيخ ذو هيئة طويلة واسم
منه من جميع ما يصفون الثاني ان كلامه في الازل كله خبر وهو مرجع الكل الى الخبر استحقاق الثواب على الفعل المأمور به
خبر استحقاق العقاب بفعل المنهي عنه النداء خبر عن طلب النادى وتسليم عليه فيه ما فيه ثالث ان كلاما من هذه الاقسام
موجوده في الازل ولا يلزم النقص لان معنى الامر بواجب المأمور به عند وجود المأمور به مطلب المنهي التحريم عند خروج الموجود من
كتمه عدمه وتسليم عليه الايراد الثالث انه لو كان الكلام صفة واحدة مستمرة فما وجه تفضيل بعض الكتب على البعض البعض السور على البعض
واكمل ان ذلك باعتبار النظم والمقرو وكون كره تعالى في بعضها اكثر او كونها النفع للعباد الايراد الرابع ان القرآن وغيره من الكتب
كلام الله تعالى مع انه متصف بما يتصف به الحوادث فيكون حاوذا لانه يوجد فيه ترتيب الحروف والحوادث لكون الحروف
حاوذا ويوجد فيه العربية التي هي عبارة عن كونه على لسان العرب والحوادث ووجد فيه الاتسار من اللوح المحفوظ الى السماء والارض
وفتح والتسليم على النبي صلى الله عليه وسلم ونحوها وحوادثان وجوابه ان كلامهم هذا انما يكون جريا على الحساب لا علينا نحن قائلون بحدوث
النظم والتصاف بالامارات المذكورة ولا نقول بصفة تعالى بل صفة هو الكلام لنفسه الذي ليس متصف بشيء منها الا بآثار
انما سئل ان القرآن مثلا هم لما نقل الدنيا تواترا وهو مجموع من الاذان محفوظ في الاذان مرقوم باللسان مكتوب بالاركان
وكل ذلك من سمات الحوادث ودفعان القرآن اسم معنى قائم بذاته تعالى بالذات ليس في الكتب الاذان في الازل بالذات
والاذان لكنه مكتوب بالبقوش الدالة عليه محفوظ في قلوبنا بصور ذهنية متفرقة بالسنتنا بحروف الملفوظة مسموعة من قلوبنا
بحروف السموية ونظيره قولنا النار محرقة يذكر باللفظ ويكتب بالقلم ويخط بالقلب ويسمع من الاذان ولا يلزم منه ان
يكون حقيقة النار صوتا وحرفا الايراد السادس ان هذا خلاف ما صرح ائمة الاصول من ان القرآن اسم للنظم والمعنى
جميعا ولذلك لو سلم قراءتها معنى القرآن لا لفظ لا يجوز الصلوة واكمل انه لما كان دلائل المسائل الشرعية للنظم وكان
المعنى القديم حلو القرآن مجموعا فالقرآن بالذات هو المعنى القديم وفي الظاهر مجموعا المعنى باعتبار الذات
والعبارة باعتبار دلالتها عليه من ههنا يندفع الايراد السابع وهو انه لو كان القرآن مثلا الذي هو كلام الله تعالى

وهو ان عبارة
ما ذكره الله تعالى
والاستدلال به
هذا الايهات
الاقدام

كلاماً محسباً بالصحة في القرآن عن العبارات الدالة عليه لا يروى القاسم أن لو كان كلام الله كلاماً نفسياً لما صح قوله وكلام
موسى بكلاماً وجواباً عن معناه أسمع ما يدل عليه أن قلت قدما وتخصيص موسى باسم الكلام قلت لتخصيص سبب سمع
الله تعالى بلا واسطة الملك الكتاب هذا عندنا وقامت الكرامة ان صفة تعالى الكلام الحوادث الذي هو من جنس
الحروف والاصوات وابطال هذا المذهب بوجهين الاول انه يلزم ح قيام الامر كالحادث بذاته تعالى وما قام
به الحادث فهو حادث فيلزم حدوث الوجوب تعالى مع ان الحوادث يفتقر ساقية العدم والوجوب بالذات يفتقر خلافه
الثاني انه يلزم قبل وجود هذه الصفة ظهور الواجب فيكون متصفا بالسكوت او يخرج من كل منهما من صفات النقص تعالى الله عن
ذلك وقد ثبتت المناهضة الى ان صفة تعالى هو الكلام الذي من جنس الحروف والاصوات لكنه قديم وهذا يقع من نهاية
غفلتهم اما يفهمون ان الحروف والاصوات انما تفوق على سبيل التجرد والتدرج لا على سبيل الاجتماع فكيف يمكن قديمه وقد ثبت
المعشنة الى ان الله تعالى متكلم بكلام قائم في غيره وهو حضرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم او جبرئيل او اللوح المحفوظ وهذا
محض لانه كيف يكون صفة شيء قائمة بشيء آخر الا ترى انه لا يقال ان كل شيء في غيره ضرورة استحالة اثبات شئ بشئ
بدون مثبت منزهة عنهم انما انظر وافي اثبات كلامهم فلا يروى بان معناه ان الله تعالى موجد للكلام الذي هو في غيره كالنبي
صلى الله عليه وآله وسلم هو اللفاظ واللوحة المحفوظ وهو المنقوش وغيره لا يقال لموجد الاكل ان اكل والاصح اطلاق جميع
المشتقات المحمودة على العباد عليه قدام المقاصد حال من غير تقبل المراد بالمقاصد كتابه صفة الاستاذ ابو سحر الاسفاني كذا
تيسر القول يمكن ان يكون المراد من المقاصد الآيات والاحاديث بمعنى مقاصد ديننا وسلامتنا فان قلت لا يمكن اثبات
هذه الصفة لا بالقرآن ولا بالاحاديث لان ثبوت القرآن موقوف على وجود صفة الكلام له تعالى فيلزم الدور وثبوت الاحاديث
موقوف على وجود الرسول بل على ثبوت نبوته وهو موقوف على ثبوت القرآن المعجز قلت لا نقول ان صفة التكلم في الوحي
موقوفة على هذه الاشياء حتى يلزم الدور بل نقول ان علمنا بنبوته موقوف عليها فلا مشاحة ولا يجاب بان ثبوت القرآن
موقوف على الكلام المنطوق والموقوف على القرآن هو الكلام النفساني فلا دور لان الكلام المنطوق موقوف على الكلام النفساني
نعاد ما اردو ثم نرى فان قلت لا يمكن اثبات صفة التكلم بالاجماع لعدم انعقاده لان المعشنة فيكون بصفة تكلم قلت
لا اعتداد بهم على ان ثبوت صفة التكلم اقر بالمعشنة ايضا وان انكروا ثبوت صفة الكلام ولما فرغ المصنف عن تمثيل نقله
ان تمثيل الدعوى فقال او دعيا حال من الضمير المذكور بلسان البار آلاصله فهو متعلق بالحروف والتقدير او دعيا مستل
بدليل او الاستحالة انه اسند بوجوه ماض معروضة من الافعال الضمير ارجع الى الله تعالى ويمكن ان يكون صفة ماض مجهول
الى خزانة وكلام الله موسى بكلاماً هذا من كلامه قدس سره فبقينا سا والاحتمال ان الله تعالى قد سجد الكلام في الكلام المجيد الى آت
وكل ما هو كذلك فهو صفة ازلية فالكلام صفة ازلية وهو المطلوب اما الصغرى فلقوله تعالى كلم الله موسى بكلاماً برز لفظ
الله واما الكبرى فلان القرآن كلام الله وكل ما اسنده الى ذاته في كلامه اللزني فهو ازلي اما الصغرى فلان القرآن كلامه و
كل كلامه فهو ازلي على ما روي في الكبرى فلان اسناد الشئ الى نفسه يل على ثبوته له واذا كان الاسناد في الازل يدل على ثبوته
في الازل استحالة ثبوت الكذب له تعالى ومن هنا يندفع ما يقال من ان الاسناد ونقطة الاستدلال ان ليعنه اذ يجوز

هذا الكلام
في تخصيص
اللفظ
بمعنى
الذي
هو
المراد
من
القرآن
في
الاصطلاح
الذي
هو
المراد
من
القرآن
في
الاصطلاح

كونه صفة لتعالى مركب من الحروف الموداة الحادثة يعني ان الكلام الذي نقول كونه صفة له تعالى قد مر مركب
 من الحروف حتى يلزم حدوثه وانما المركب من الحروف الكلام المنطوق ولا نقول بقدمه ولا بكونه صفة له تعالى بل يكون بعينه
 بينهما ثم اراد ان يورد سندا على ان الكلام المنطوق ليس مركب من الحروف لغير الشاعر الكامل لا يخلل التصريح في المسئلة
 بن عوف على ما قيل لانه يفهم من ان الكلام المنطوق في الفؤاد فكيف يكون مركبا من الحروف فقال به ان الكلام المنطوق
 وانما جعل الكلام على الفؤاد وليلا الفؤاد هو القلب قوله على الفؤاد بمعنى على في الفؤاد ويمكن ان يكون من قبيل كماله في الوجود
 والمراد بالكلام الاول المنطوق بالثاني المنطوق فان قلت قد تقرر في علم الاصول ان المعرفة او المعرفة معرفة برامها من
 الاول وهذا منتكف ههنا قلت هو حكم كثر في كلامنا من نص على الحق التفتازاني في التلويح خاتمة في المتيقن بحال
 الباشة وهي موثقة ان لا يحصل في البحث بان يريد ان يظهر الصواب في زمان قليل لانه ضد المبدأ من السالك كليهما لان العمل
 قد تغير المبدأ في غير هذه وفي الاستعمال لغوت هذا الامر ووجه ما قيل منه دوران المبدأ لهما به يحصل منه حشنة تحمل المطلوب
 وانما تشاغل بالمرغوب ومنها ان لا يتركه . الكلام المنطوق في العلم الذي يكون الغرض منه اليقين في العلم الكلام وكذا العكس كما
 قيل اقول وفيه فقه ومنها ان يجرى عن التلويح لانه موقوفا الى الدال انصرف جميعا من ان انشأ في الطرفين غير
 المقصود من المبدأ ومنها ان لا يصرغ في الاحتضار والافتقار في المصمم ليس هو بالانصراف فيكم بما فيكم ومنها ان لا يتغير
 الالفاظ المحررية او انما ظهر مع الهندى ثم صليهما ان لا يتغير الالفاظ المنشئة والحجازية المانع القرنية الحالية والمقابلة
 والالفاظ الغريبة الغير المألوفة لا تتغير ومنها ان لا يخل الكلام الذي لا يخل في المقصود لئلا يلزم انشأ القرنية فيكون
 المطلوب كالمفقود ومنها ان لا يتغير في الالفاظ الصلوات فيؤدي الى الفوت ومنها ان لا يتغير لانه
 من صفات الجهال ومنها ان لا يتغير عن كان كغيره عند الناس والافتقار فيكم اغراية على انصراف فيكم ومنها ان لا يتغير
 خصه حقيرا والافتقار يصير منه بالقلب عليه اعتبار ومنها ان لا يتوجه الى شيء آخر في انشأ المناظرة والافتقار ليسع مالم يقبل انصراف
 ومنها ان يكون المناظران متساويين في كبره وافتقار الامير والجلوس ومنها ان يجلسا متساويين بحيث يصير احدهما الآخر
 ومنها ان لا يكون كثير الجوع والامراض ولا عطشا كثيرا ولا مستلج بلطن فان هذه الامور توجب انتشار الفؤاد ومنها
 ان لا يجلس جلسته المنخفضة ومنها ان لا ينظر في مجالس الامراء ومنها ان لا يفيض كثير الخفض ومنها ان لا يتكلم الا
 بالامكان فهذه امور بعضها من مبادي المناظرة وبعضها من متهمة نطق المناظران يلاحظها عند المناظرة قال المود
 تجا وزاد عن سياة هذا ما تصدقنا به في الشرح وقد حثرت هذا الشرح في جلسته واحدة قبل المرواح الى الحج
 ولم يفتق لي تبينه وقد نفع العنكبوت على اوراقه الى ان شرفني الله تعالى بطواف البيت الحرام وزيدته قسما الربوب
 عبد التساوة والسلام واعادني الى البلد المعروف بحيد ربار في مملكة الدكن مما هنا من شجيرة والفتن وحصل
 لي جميع النجاة والنجاة عن المحن في صرفه من الغاية الى تهذيبه وتقيده وزدته علمه فزده جوار شرفي محمد الله شرفا
 سالوا وان ونيشيط بالاذن وان راعى في اسأل منصرعا ان يحمله خالصا لوجهه هو الملك الممان والاحوج من الخذلان
 في هذا الزمان ان يصلي ما وقع من الخطاء والنسيان والابترى نفسه فان لم يمس من هناك الانسان انما هو شان من

في قوله تعالى
 لا يخل الكلام الذي لا يخل في المقصود لئلا يلزم انشأ القرنية فيكون
 المطلوب كالمفقود ومنها ان لا يتغير في الالفاظ الصلوات فيؤدي الى الفوت ومنها ان لا يتغير لانه
 من صفات الجهال ومنها ان لا يتغير عن كان كغيره عند الناس والافتقار فيكم اغراية على انصراف فيكم ومنها ان لا يتغير
 خصه حقيرا والافتقار يصير منه بالقلب عليه اعتبار ومنها ان لا يتوجه الى شيء آخر في انشأ المناظرة والافتقار ليسع مالم يقبل انصراف
 ومنها ان يكون المناظران متساويين في كبره وافتقار الامير والجلوس ومنها ان يجلسا متساويين بحيث يصير احدهما الآخر
 ومنها ان لا يكون كثير الجوع والامراض ولا عطشا كثيرا ولا مستلج بلطن فان هذه الامور توجب انتشار الفؤاد ومنها
 ان لا يجلس جلسته المنخفضة ومنها ان لا ينظر في مجالس الامراء ومنها ان لا يفيض كثير الخفض ومنها ان لا يتكلم الا
 بالامكان فهذه امور بعضها من مبادي المناظرة وبعضها من متهمة نطق المناظران يلاحظها عند المناظرة قال المود

ہو کل یوم فی شان دان لبسأو الی العافیتہ والمنعقرۃ فی یوم انشقت السماء فیه فصارت کالذہان وکان اختتامہم
الخمسین الخامس من شهر الصفر المنظر سنة الثانیة والثمانین لجزء الثالث والمائین من حجرة سيد الثقلين عليه وعلى آله
صلوة رب المشرقیین آمین ثم آمین وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمین

صورة تقریظ وحید العصر فرید الدہر الفائق علی الأقران السابق فی مضمار الفصاحة فی
هذا الزمان الشاعر الأواحد المولوی الحکیم وحید احمد السکندر فوری سلمہ اللہ تعالیٰ

الحمد لله الذی خلق الانسان واعطاه العقل والبیان وجعل المناظرة لاطهار الصواب عن الخطا وفهو الخالق
النعیم بلا امتداد والصلوة علی رسول الذی عارض المعارضین واسکت المناقضین المکابرین واطهر المعجزات الباهرة
فقال یکن قلوبهم وحی الشبهات وعلی آله واصحابہ الذین بهم مقدمات الدین واکران الیقین وتبعد فقد طاعت هذا
الشرح البدیع مع رشاقة الترتیب وحسن الترتیب ما حرر مثله فطاح من النظار الماہرین فضلا عن القاصین
کتاب بولتالہ ضریرہ لا یصح وهو ذوی صریح ورج فیه ما خلعت عند الفاتر ولم یحظر علی قلوب الاکابر والاصاغر
علی وجہ انیق مع غایۃ من التدقیق والتحقیق حیث لا یؤتمن المنع الی مقدمات دلائلہ ولا یطرق ایدی المنقض والمعارضۃ
الی براہین مساکلہ جل قضایاہ مسلمۃ الثبوت فلیس للمعارضین الا السکوت ان نظروا المجادل ثم کما جرد الی وان یحفظ المکابرۃ
القیل والقال کبفت لادہون نتائج افکار الفواص فی العلوم السابج فی بحار الفہوم سے حکم قوم فی مناقب علمہ فلم یقتصر
حق الثناء مبالیغ البالیغ من الکلمات اقصادا لاخذ من الملکات احلام سے وهو مقدم معشر العلماء وہو صاحب
مجلس الحکماء الذی رأیہ فائق علی آراء العقلاء حکمتہ بالغة من حکمتہ الحکماء ذوالمقام الخلیل الانحر الذی لا تعد مناقبہ لا
س الاکل نصف غیرہ الیوم باطل وکل یدج فی سواہ مضیع وولون استاذنا العلام اذخلہ اسد وادار السلام المحب الرفیق
المونس الشفیق سے صاحب الحکم والروایات فازداد بالفتوات واللذی هو مجمع البرکات المکنی بابی الحسنات لادہ
راغب فی تناول البرکات بالذی یکتسب الحسنات المولوی الحافظ الحاج محمد عبدالحی صانہ اسد عن شرور الغی ووصل الی العر
الطبیعی ووفقہ بالفعل المرضی وانا العبد المسکین الکیسب الخزین وکیل احمد السکندر فوری صانہ اسد عن الشر المرضی
والصور سے فقط



واسطے سند اس امر کے کہ یہ کتاب حسب الاجازت مصنف بارشاد
جناب مولوی شہا وحمید صاحب عظیم آبادی سلمہ اللہ و الا ادا سے
بیچ خاص مطبع علوی سے کہ چپ کر طیار ہو الی اسلوسیطے مطبع ثبت کی فقط